



تحديات وآفاق النقود الإلكترونية وأنظمة الدفع في اليمن

الوحدة الاقتصادية
بمركز صنعاء للدراسات
الاستراتيجية

تحديات وآفاق النقود الإلكترونية وأنظمة الدفع في اليمن

الوحدة الاقتصادية بمركز
صنعاء للدراسات الاستراتيجية

مارس / آذار 2022



تم إعداد هذه الورقة من قبل مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية، بالتنسيق مع شركاء المشروع ديب روت للاستشارات ومركز البحوث التطبيقية بالشراكة مع الشرق (CARPO).

ملاحظة: تم إنجاز هذه الوثيقة بمساعدة مالية من الاتحاد الأوروبي وسفارة مملكة هولندا في اليمن. التوصيات الواردة في هذه الوثيقة تعكس حصراً الآراء الشخصية للمؤلف/المؤلفون، وهي لا تمثل بالضرورة آراء مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية أو شركة ديب روت للاستشارات أو مركز البحوث التطبيقية بالشراكة مع الشرق (CARPO) أو أي أشخاص أو منظمات أخرى ينتمي إليها أي من المشاركين في منتدى رواد التنمية. كما لا يمكن اعتبار محتويات هذه الوثيقة بأي حال من الأحوال معبرة عن مواقف الاتحاد الأوروبي أو سفارة مملكة هولندا في اليمن.

بتمويل مشترك من قبل
الاتحاد الأوروبي



Kingdom of the Netherlands



صورة مؤقتة من الإنترنت

جدول المحتويات

| | |
|----|---|
| 4 | ملخص تنفيذي |
| 6 | 1 مقدمة |
| 9 | 2 النظام المالي في اليمن |
| 10 | 2.1 الإطار القانوني، وجهود الإصلاح، واستخدام النقود الإلكترونية قبل الصراع |
| 14 | 3 مساعي متواصلة لاعتماد الريال الإلكتروني خلال النزاع |
| 18 | 3.1 تعديلات الحوثيين على الأطر القانونية للريال الإلكتروني |
| 19 | 3.2 استجابة البنك المركزي اليمني في عدن لمحاولات الحوثيين فرض الريال الإلكتروني |
| 21 | 4 أنظمة النقود الإلكترونية، والبنية التحتية والأطراف الفاعلة |
| 21 | 4.1 حدود مقارنة النماذج الدولية باليمن |
| 23 | 4.2 مزودو خدمات النقود الإلكترونية المرخصين ونطاق الاستخدام أثناء النزاع |
| 28 | 4.3 شبكة المقسم الوطني بين البنوك |
| 30 | 5 واقع تطبيق الريال الإلكتروني: التحديات والفرص |
| 30 | 5.1 التحديات الحالية لتوسع نطاق استخدام الريال الإلكتروني |
| 34 | 5.2 آفاق تطوير الريال الإلكتروني |
| 36 | 6 التوصيات |
| 36 | 6.1 توصيات على المدى القصير والمتوسط الأجل |
| 38 | 6.2 التوصيات على المدى طويل الأجل |

ملخص تنفيذي

يملك اليمن اقتصادًا يعتمد بشكل كبير على النقد ويعاني من مستويات منخفضة من الشمول المالي. يُعد القطاع المصرفي الرسمي في البلاد غير متطور، ويتسم بضعف قاعدة رأس المال والتركز في المناطق الحضرية، مما تعذر على الغالبية العظمى من اليمنيين الوصول إلى خدماته. شرع البنك المركزي اليمني قبيل النزاع الحالي في حزمة إصلاحات تهدف إلى تطوير البنية التحتية للقطاع المالي اليمني، والحد من هيمنة النقد من خلال تحسين المعاملات الإلكترونية بين البنوك وأنظمة الدفع الإلكتروني المحلية، ومن بينها خدمات النقود الإلكترونية وخدمات الأموال عبر الهاتف المحمول. ونظرًا للانتشار الواسع للهواتف المحمولة بين السكان، فإن نجاح تلك الإصلاحات قد يزيد نسبة الشمول المالي بشكل كبير، إلا أن اندلاع الصراع المستمر حتى يومنا هذا أعاق التقدم المحرز في هذا الصدد.

تبحث هذه الورقة في القوانين الحالية المتعلقة باستخدام النقود الإلكترونية في اليمن، والمساعي الرامية إلى تبني خدمات النقود الإلكترونية قبل وأثناء النزاع، واللاعبين الرئيسيين، وحالة البنية التحتية في هذا القطاع، والتحديات والآفاق المرتبطة باعتماد العملة الإلكترونية على نطاق أوسع في البلاد.

بشكل عام، ارتبط اعتماد النقود الإلكترونية في جميع أنحاء العالم بثلاثة أنواع من البيئات التنظيمية: أسواق عالية التنظيم ومتوسطة ومحدودة التنظيم. في اليمن، اتسم الإطار القانوني السائد قبل عام 2014 بسوق شديدة التنظيم -والتي تمنح الحق في تقديم الخدمات الإلكترونية للبنوك فقط- رغم أن التطبيق ظل محدودًا من الناحية العملية. تصاعدت حدة الصراع اليمني عام 2015، وبحلول 2016 كان البنك المركزي اليمني منقسمًا عبر خطوط المواجهة، مع تنافس فرعي عدن وصنعاء على الهيمنة، الفرع التابع للحكومة المعترف بها دوليًا والآخر التابع لسلطات الحوثيين، على التوالي. في السنوات التالية، اتخذ البنك المركزي في صنعاء خطوات تصعيدية لتأسيس نموذج غير مصرفي محدود التنظيم لتقديم الخدمات المالية الإلكترونية، وهو ما عارضه البنك المركزي في عدن. متمسكًا بالإطار القانوني لما قبل الحرب.

مع الأخذ بعين الاعتبار النزاع المسلح في اليمن، والأزمة السياسية، والانقسام المؤسسي العميق داخل مؤسسات الدولة الرئيسية، بما في ذلك البرلمان والبنك المركزي اليمني، والبنية التحتية غير المتطورة للدفع الإلكتروني بشكل عام، من غير المرجح تحقيق استخدام واسع النطاق للنقود الإلكترونية. في ظل النزاع الدائر، من شأن اتخاذ أي خطوات أحادية جريئة

من جانب أي من أطراف الصراع المتناحرة أن يعمق الانقسامات داخل المؤسسات المعنية بتفعيل خدمات الدفع الإلكتروني. يرتبط تحقيق المبادرات الشاملة لتعزيز النظام البيئي لتقديم خدمات النقود الإلكترونية والدفع الإلكتروني على الدوام بإنهاء الانقسام السياسي وتحقيق الاستقرار في النظام النقدي، وهو ما يجب أن يبدأ بتوحيد فرعي البنك المركزي اليمني وسعر الصرف الرسمي.

وحتى يتم التوصل إلى تسوية، توصي هذه الورقة أصحاب المصلحة المهتمين بتطبيق الخدمات المالية الإلكترونية في اليمن بتبني نهج "عدم الإضرار". ينبغي أن يركز ذلك بوجه عام على دعم إعادة توحيد البيئة التنظيمية للبلد، ومراعاة دعم المؤسسات العامة والخاصة في تطوير القدرات والبنية التحتية اللازمة لتقديم خدمات النقود الإلكترونية والدفع الإلكتروني، بطريقة لا تتسبب في تفاقم الفوضى الراهنة في البيئة التنظيمية والنظام النقدي.

على المدى الطويل، ينبغي لأصحاب المصلحة الدوليين دعم البنك المركزي اليمني في وضع خطط استراتيجية لتحقيق الاستقرار في النظام النقدي وتعزيز استقرار النظام المالي، بما ذلك وضع استراتيجية لنظام المدفوعات الوطني تنطوي على تعزيز البنية التحتية للمدفوعات وتسهيل تحوّل مدروس نحو المدفوعات الإلكترونية.

1 | مقدمة

يعتمد الاقتصاد اليمني على النقد بشكل كبير، ويعاني من تدني مستوى الشمول المالي داخل القطاع المصرفي الرسمي. في عام 2014، بلغت نسبة البالغين اليمنيين فوق سن الخامسة عشر ممن لا يمتلكون حسابات مالية 94٪، بما في ذلك حسابات إلكترونية، في حين بلغت نسبة اليمنيين الذين يستطيعون استلام النقود عبر وسائل الدفع الإلكترونية 3٪ فقط من السكان. وبحلول عام 2019، بلغت نسبة اليمنيين الذين يمتلكون حسابًا بنكيًا واحدًا على الأقل 3 ملايين يمني (أي 10٪ من السكان)، 27٪ منها عبارة عن حسابات نقود إلكترونية.^[1] الأهم من ذلك، أن جزءًا كبيرًا من هذه الزيادة في عدد الحسابات جاءت بعد أن فرضت سلطات الحوشتين قيودًا جديدة على تداول فئات الريال اليمني الجديدة-المطبوعة من قبل البنك المركزي اليمني الذي تديره الحكومة اليمنية في عدن-في المناطق الخاضعة لسيطرتها، ما أجبر السكان على استبدال الأوراق النقدية الجديدة بالقديمة أو الحصول على أرصدة بالريال الإلكتروني (حسبما سيتم مناقشته بالتفصيل أدناه).^[2] تأثرت النساء على نحو غير متكافئ نتيجة تعذر الوصول إلى الخدمات المالية حيث لا يملك سوى 2٪ منهن حسابًا ماليًا.^[3]

حتى عام 2015، كان هناك فقط 1/6 فرع مصرفي و6/4 صراف آلي لكل 100 ألف شخص يمني بالغ.^[4] خلال الفترة بين عامي 2015 و2016، انخفض عدد الحسابات المصرفية المفتوحة (بما في ذلك الحسابات المفتوحة لدى بنوك التمويل الأصغر وخدمات الأموال الإلكترونية) بنسبة 40٪، بالتالي تبقى حوالي 2/4 مليون حساب يمتلكه 1/5 مليون يمني، في حين انخفض عدد بطاقات السحب المباشر من الرصيد (البطاقات المدينة) النشطة-المستخدمة في الغالب لعمليات السحب النقدي من أجهزة الصراف الآلي- من أكثر من مليون بطاقة خلال الفترة 2014-2015 إلى 200 ألف بحلول نهاية عام 2016. يُعزى جزء كبير من الانخفاض إلى أزمة السيولة الحادة التي ظهرت منتصف عام 2016 -أي قبل فترة وجيزة من انقسام البنك المركزي اليمني بين صنعاء وعدن-حيث استنفدت الحكومة اليمنية تقريبًا مخزون احتياطياتها من الأوراق

[1] النقود الإلكترونية هي بديل للأوراق النقدية المادية حيث تُخزن القيمة النقدية للأموال إلكترونياً بدلاً للأوراق النقدية أو العملات المعدنية، كما يمكن الاحتفاظ بها والوصول إليها على منصات مختلفة، مثل بطاقات الدفع والأجهزة الإلكترونية والخوادم الإلكترونية. النقود الإلكترونية هي عبارة عن نقود مدفوعة مسبقاً ما يجعلها مختلفة عن الائتمان الناتج من خلال بطاقات الائتمان. عادة ما تصرّح المؤسسات المالية المحلية، مثل البنوك المركزية، وتنظم لمقدمي الخدمات المالية المخولين بتقديم خدمات النقود الإلكترونية في أي بلد معين. أما الحفظ الإلكتروني فهي القيمة النقدية الإلكترونية التي تمتلكها الكيانات الفردية وتحتاج إلى ربطها بحساب لبدء الدفعات الرقمية. تحويل الأموال المحمولة (عبر الهواتف المحمولة) هو التحويل الإلكتروني بين المرسل والمستقبل باستخدام الهاتف المحمول.

[2] عبد الغني محمد السماوي وآخرون، "خدمات الدفع الإلكتروني في اليمن: التحديات وفرص النجاح"، معهد الدراسات المصرفية، مايو/أيار 2020 <http://www.ibs.edu.ye/sites/default/files/Electronic%20Money%20Service%20in%20Yemen%20-%20Challenges%20and%20Opportunities%20for%20Success.pdf> (تم الاطلاع في 2 يناير/كانون الثاني، 2021)

[3] "الخدمات المالية الرقمية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا"، مشروع SHOPS PLUS، الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، <https://www.shopsplusproject.org/sites/default/files/resources/Digital%20Financial%20Services%20in%20the%20MENA%20Region.pdf> (تم الاطلاع في 3 يناير/كانون الثاني 2021).

[4] "فروع البنوك التجارية (لكل 100 ألف شخص بالغ)"، بيانات البنك الدولي، <https://data.worldbank.org/indicator/FB.CBK>، BRCH.P5?most_recent_yeardesc=true (تم الاطلاع في 23 مارس/آذار، 2021).

النقدية بالعملة المحلية واحتياطاتها المتاحة بالعملة الأجنبية. ونتيجة لذلك، علّقت الحكومة دفع الرواتب لما يقرب من 1/25 مليون موظف حكومي، وتوقفت كذلك عن سداد صكوك الدين العام للبنوك التجارية. فيما مضى، كانت البنوك اليمنية تعد أحد كبار المستثمرين في أدوات الدين الحكومية، وبالتالي عرضتها أزمة العملة للشلل المالي وجعلتها غير قادرة على تلبية طلبات السحوبات النقدية من العملاء أو على جذب استثمارات جديدة. وبالتالي سعى العديد من عملاء البنوك ومعظمهم من الموظفين الحكوميين إلى وقف التعامل مع النظام المصرفي الرسمي تمامًا. كانت هناك زيادة تدريجية في الاستخدام المحدود للبطاقات المدينة في السنوات اللاحقة حيث وصل عدد البطاقات النشطة منها في نهاية 2019 إلى حوالي 400 ألف بطاقة، في حين ظل استخدام بطاقات الائتمان في حده الأدنى حيث انخفض عدد النشطة منها إلى 1,206 بطاقة في عام 2019 مقارنة بما يزيد قليلاً عن 6,600 بطاقة عام 2014.^[5]

في الوقت نفسه، بين عامي 2015 و2019، منح البنك المركزي اليمني أربعة بنوك يمنية - بنك الكريمي الإسلامي للتمويل الأصغر وبنك التضامن الإسلامي الدولي وبنك الأمل للتمويل الأصغر وبنك اليمن والكويت - تراخيص لتقديم خدمات النقود الإلكترونية عبر الهاتف المحمول، في حين منح البنك المركزي اليمني في صنعاء ترخيصاً لبنك التسليف التعاوني الزراعي (كاك بنك) خلال نفس الفترة الزمنية. في يناير/كانون الثاني 2021، منح البنك المركزي اليمني في صنعاء تراخيص تقديم خدمات النقود الإلكترونية إلى بنكين إضافيين هما: مصرف اليمن والبحرين الشامل وبنك اليمن الدولي. وقد ساعدت هذه الخطوة، التي اعتمدها سلطات الحوامين كجزء من حملة واسعة النطاق لتقييد تداول طبعة الريال اليمني الجديدة في المناطق الخاضعة لسيطرتها، في تحفيز زيادة استخدام النقود الإلكترونية (حسبما سيُنقاش بالتفصيل أدناه).

ما هو جدير بالذكر أن اليمنيين لديهم إمكانية الوصول إلى الخدمات المالية عبر نظام "الحوالة" التقليدي غير الرسمي، الذي بموجبه تُدفع الأموال إلى وكيل يوجه شريكاً له عن بُعد بدفع قيمة الحوالة للمستلم النهائي، وهو أمر يحظى بقدر كبير من الأهمية في الأنشطة اليومية. يستطيع الأفراد إرسال واستلام الحوالات المالية عبر نظام "الحوالة" فضلاً عن إمكانية الحصول على القروض والائتمان، إلا أن قدرة شبكات الحوالة على تقديم الخدمات الائتمانية تراجعت خلال النزاع.

[5] عبد الغني محمد السماوي وآخرون، "خدمات الدفع الإلكتروني في اليمن: التحديات وفرص النجاح"، معهد الدراسات المصرفية، مايو/أيار 2020 <http://www.ibs.edu.ye/sites/default/files/Electronic%20Money%20Service%20in%20Yemen%20-%20Challenges%20and%20Opportunities%20for%20Success.pdf> (تم الاطلاع في 2 يناير/كانون الثاني، 2021).

في الوقت الراهن، يُعد استخدام النقود الإلكترونية في اليمن عند أدنى مستوياته، ومن المؤكد أن القصور في الإطار التنظيمي وضعف البنية التحتية التقنية والتكنولوجية في البلد، إضافة إلى الوضع النقدي المشردم مؤسسياً لن يساعد على تحسين ذلك. ومع ذلك، هناك فرص واعدة لاستخدام النقود الإلكترونية في اليمن لتعزيز مستوى الشمول المالي داخل النظام المصرفي الرسمي في البلاد ومن خلال مقدمي الخدمات المالية العاملين خارج النظام المصرفي الرسمي، ولا سيما شبكات الصرافة والحوالات المالية التي تنتشر في نطاق واسع جغرافياً ولديها إمكانية الوصول إلى غالبية الأفراد المحرومين من الخدمات المالية في المناطق الريفية.

2 | النظام المالي في اليمن

يوجد في سوق المدفوعات المحلي الرسمي اليمني ثلاثة أنواع من مزودي الخدمات المالية: البنوك التجارية والإسلامية، وبنوك التمويل الأصغر ومؤسسات الائتمان الأصغر،^[6] وشركات الصرافة. وكما لمقدمي خدمات الدفع دور متنامي في سوق المدفوعات، إلا أنه لا يوجد حتى الآن إطار قانوني مُصادق عليه يضيف الطابع الرسمي على العمليات المالية التي يقوم بها مقدمو خدمات الدفع الإلكتروني، بخلاف التعميم الصادر عن البنك المركزي بصنعاء في مارس/ آذار 2020 والذي يهدف إلى تنظيم هذه الخدمات.^[7] هناك أيضًا الهيئة العامة للبريد والتوفير البريدي التي تديرها الدولة، والتي تقدم مجموعة من الخدمات المالية وتشرف عليها وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات. توفر الهيئة العامة للبريد والتوفير البريدي للأفراد القدرة على دفع فواتير الخدمات العامة - للشركات التي تديرها الدولة والتي توفر خدمات الإنترنت والكهرباء والهاتف والمياه - ولكن ليس إلكترونيًا. كما تقدم الهيئة العامة للبريد والتوفير البريدي أيضًا خدمات دفع المعاشات التقاعدية وخدمات الحوالات المحلية والإيداع، بينما تعمل في الوقت نفسه خارج القطاع المالي التجاري والإطار القانوني للبنك المركزي اليمني.

يُعد القطاع المصرفي الرسمي في البلاد غير متطور بشكل كبير ويتسم بضعف قاعدة رأس المال والتركز في المناطق الحضرية، مما يتعذر على الغالبية العظمى من اليمنيين الوصول إلى النظام المصرفي الرسمي. قبل الصراع، كانت البنوك اليمنية مركزة إلى حد كبير على الائتمان، حيث بلغت نسبة استثمارات البنوك التجارية في أدوات الدين العام، خاصة أذونات الخزانة العامة،^[8] أكثر من 72٪؛ سبب ذلك أزمة سيولة غير مسبوقه بعد أن عجزت الحكومة اليمنية، ممثلة بوزارة المالية، منتصف 2016 عن سداد الفوائد أو سداد أصل أقساط الديون المستحقة عن استثمارات البنوك.^[9] حتى فبراير/ شباط 2021، بلغ عدد البنوك العاملة في اليمن 18 بنكًا، منها أربعة بنوك

[6] يوجد حاليًا سبع مؤسسات وبرامج تمويل أصغر تنشط في قطاع التمويل الأصغر اليمني. الفرق الرئيسي بين بنوك التمويل الأصغر ومؤسسات الائتمان الصغيرة هو أن مصارف التمويل الأصغر ينظمها قانون بنوك التمويل الأصغر رقم 15 لعام 2009، وبالتالي تخضع لإشراف البنك المركزي اليمني، في حين ينظم مؤسسات الائتمان الصغيرة القانون رقم (1) لعام 2000 بشأن الجمعيات والمؤسسات الأهلية ولا يسمح لها بممارسة العديد من الأنشطة المحفوظة قانونًا للبنوك. لمزيد من المعلومات: انظر منيف الشيباني، "التمويل الأصغر في اليمن: نظرة عامة على التحديات والفرص"، مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية/ ديب روت للاستشارات/ مركز البحوث التطبيقية بالشراكة مع الشرق CARPO، ورقة بيضاء رقم 6، إعادة تصور اقتصاد اليمن، أبريل/ نيسان 2020، <https://devchampions.org/uploads/publications/files/Microfinance%20in%20Yemen> (تم الأطلاع في 21 فبراير/ شباط 2022).

[7] البنك المركزي اليمني (صنعاء)، 11 مارس/ آذار 2020، <https://yemen-yba.com/wp-content/uploads/2020/03/البنك-الركزي-للقواعد-التنظيمية-لتقديم-الائتمانات-المالية-خدمات-الدفع-الإلكتروني-عبر-الهاتف-الحمول-1.pdf> (تم الأطلاع في 21 فبراير/ شباط 2022).

[8] "إعادة تفعيل القطاع المصرفي في اليمن: خطوة ضرورية لاستئناف الدورة المالية الرسمية وتحقيق أسس الاستقرار الاقتصادي"، مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية، 21 فبراير/ شباط 2019، <https://sanaacenter.org/ar/publications-all/analysis-ar/7086> (تم الأطلاع في 21 فبراير/ شباط 2022).

[9] "التصدي لأهم التحديات التي تواجهها اليمن" مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية/ ديب روت للاستشارات/ مركز البحوث التطبيقية بالشراكة مع الشرق CARPO، موجز سياسات رقم 1، إعادة تصور اقتصاد اليمن، 5 يونيو/ حزيران 2017، https://devchampions.org/publications/policy-brief/Practical_Short-Term_Recommendations (تم الأطلاع في 21 فبراير/ شباط 2022).

تديرها الدولة، وأربعة بنوك إسلامية، وثمانية بنوك تجارية (منها أربعة بنوك أجنبية لها فروع في اليمن)، واثنان من بنوك التمويل الأصغر.^[10] وهناك سبع مؤسسات وبرامج للتمويل البالغ الصغر.^[11]

في الوقت ذاته، شركات صرافة الأموال ليست مخولة رسمياً بموجب القانون لقبول الودائع من العملاء. إلا أن هذه الشركات تعمل في بيئة أقل تنظيمياً، وكثير منها لا تلتزم أو تمتثل للمعايير المالية الدولية. ومع ذلك، تعد شركات الصرافة والحوالات المالية في وضع جيد يسمح لها بإيصال خدمات تحويل الأموال والصرافة إلى شرائح كبيرة من المجتمع، بمن فيهم أولئك الذين يعيشون في المناطق الريفية النائية. ازداد عدد فروع شركات ومحلات الصرافة بشكل ملحوظ خلال النزاع، ومعظمها مملوكة لعوائل، ففي عام 2017 سُجل وجود 876 شركة من هذا النوع في اليمن، ليرتفع هذا العدد إلى 3,244 عام 2019.^[12]

2.1 | الإطار القانوني، وجهود الإصلاح، واستخدام النقود الإلكترونية قبل الصراع

قبل عام 2014، لم يكن هناك إطار تنظيمي واضح ينظم تقديم الخدمات المالية الإلكترونية في اليمن. هدف أول إطار تنظيمي للبنك المركزي اليمني أصدر بعد الوحدة -القانون رقم 14 لعام 2000- إلى تنظيم مهام وصلاحيات ومسؤوليات البنك المركزي اليمني. لم يتضمن القانون رقم 14 أي أساس قانوني لإنشاء نظام مدفوعات إلكتروني، ولكنه دعا إلى تشجيع وتبسيط إجراءات أنظمة الدفع. ركزت التشريعات التي تبعت ذلك، مثل القانون رقم 40 لعام 2006، على أنظمة الدفع والعمليات المالية والمصرفية الإلكترونية؛ حيث اعترف هذا القانون بالتعاملات والبيانات والمعلومات والسجلات والتوقيعات الإلكترونية على نفس الأساس القانوني الذي تستند عليه الوثائق الورقية والتوقيعات الخطية. عام 2006، دعم البنك المركزي أيضاً إنشاء شركة الخدمات المالية اليمنية المنشأة والمملوكة بشكل مشترك من

[10] البنوك الأربعة التي تديرها الحكومة هي: بنك التسليف التعاوني الزراعي (كاك بنك)، والبنك الأهلي اليمني، والبنك اليمني للإنشاء والتعمير وبنك الإسكان (بنك الإسكان لا يعمل حالياً، ولكن لم يعلن رسمياً توقفه عن العمل). البنوك الإسلامية الأربعة هي البنك الإسلامي اليمني للتمويل والاستثمار، وبنك التضامن الدولي الإسلامي، وبنك سبأ الإسلامي، ومصرف اليمن والبحرين الشامل. أما البنوك التجارية الثمانية فهي البنك العربي للحدود، وبنك اليمن الدولي، وبنك قطر الوطني، وبنك الرافدين، وبنك أرياد بنك ليتمتد، والبنك اليمني التجاري، وبنك اليمن والخليج، وبنك اليمن والكويت للتجارة والاستثمار. أما بنوك التمويل الأصغر فتشمل بنك الكريمي الإسلامي للتمويل الأصغر وبنك الأمل للتمويل الأصغر.

[11] منيف الشيباني، "التمويل الأصغر في اليمن: نظرة عامة على التحديات والفرص"، مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية/ ديب روت للاستشارات/ مركز البحوث التطبيقية بالشراكة مع الشرق CARPO، ورقة بيضاء رقم 6، إعادة تصور اقتصاد اليمن، 30 أبريل/نيسان 2020، https://devchampions.org/ar/publications/white_papers/microfinance_in_yemen (تم الأطلاع في 21 فبراير/ شباط 2022).

[12] عبد الغني محمد السماوي وآخرون، "خدمات الدفع الإلكتروني في اليمن: التحديات وفرص النجاح"، معهد الدراسات المصرفية، مايو/ أيار 2020 <http://www.ibs.edu.ye/sites/default/files/Electronic%20Money%20Service%20in%20Yemen%20-%20Challenges%20and%20Opportunities%20for%20Success.pdf> (تم الأطلاع في 2 يناير/كانون الثاني، 2021).

قبل 11 بنكاً يمينياً، والتي كان من المقرر أن تدير المقسم الوطني لخدمة المدفوعات والعمليات المالية الإلكترونية واتصالات التشغيل البنكي في القطاع المصرفي اليمني.

عام 2013، وبمساعدة منحة بقيمة 20 مليون دولار أمريكي من المؤسسة الدولية للتنمية، ذراع البنك الدولي، بدأ البنك المركزي اليمني في إجراء إصلاحات تهدف إلى تطوير البنية التحتية للقطاع المالي في اليمن.^[13] تضمنت الإصلاحات المقررة وضع نظام متقدم لتحويل الأموال إلكترونياً، لاستيعاب نظام التسوية اللحظية، إنشاء مكتب ائتمان ونظام مصرفي حديث للمساعدة في الحد من هيمنة النقد في الاقتصاد اليمني من خلال تحسين المعاملات الإلكترونية بين البنوك وأنظمة الدفع الإلكترونية المحلية، إضافة إلى تفعيل نظام المقاصة الآلي لإنجاز معاملات الدفع بالتجزئة بين البنوك واللاعبين الماليين الآخرين، مثل محلات الصرافة.^[14]

أواخر عام 2014، أصدر البنك المركزي اليمني التعميم رقم 11 لعام 2014 لتمكين إنشاء نموذج قائم على البنوك لتوفير خدمات النقود الإلكترونية، بدعم من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، والبنك الدولي، والمجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء (سيجاب)، والوكالة الألمانية للتعاون الدولي. استرشد النموذج بعملية مراجعة ومناقشات مع القطاع الخاص دامت قرابة العامين.^[15] حدد تعميم عام 2014 الجوانب التنظيمية والإشرافية الأساسية لخدمات النقود الإلكترونية عبر الهواتف المحمولة مثل متطلبات الحصول على الترخيص والقدرات الفنية، فضلاً عن واجبات ومسؤوليات الأطراف الفاعلة المتوخاة ومقدمي هذه الخدمات المرتبطين بالبنوك. سمح التعميم للبنوك المرخصة بالتعاقد مع شركات الاتصالات والوكلاء أو الاستعانة بمصادر خارجية لتوفير خدمات النقود الإلكترونية عبر الهاتف المحمول، وفي الوقت ذاته حمل التعميم البنوك المسؤولية النهائية عن تصرفات هذه الكيانات.

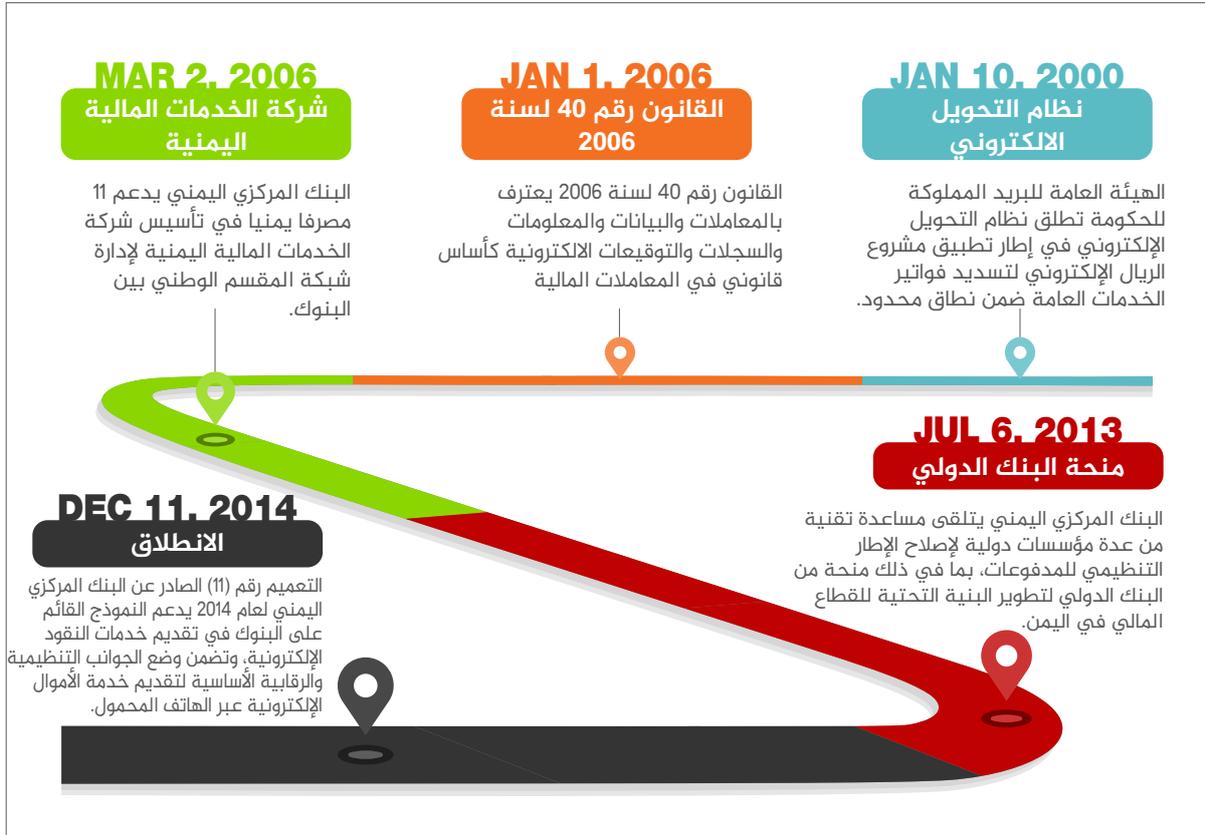
توقفت حزمًا الإصلاحات المدعومة دولياً إثر اندلاع الصراع في اليمن. لم توضع أو تُطبق خطة لتنفيذ التعميم رقم 11 بسبب اتساع هوة الانقسامات السياسية في البلاد. وبموازاة ذلك، عُلق مشروع البنك الدولي والمؤسسة الدولية للتنمية الهادف إلى تطوير البنية التحتية للقطاع المالي اليمني في فبراير/شباط 2015، حين أُغلق البنك الدولي مكتبه في صنعاء كرد فعل على تدهور الأوضاع الأمنية.

[13] "التجارة الإلكترونية في اليمن: آخر المستجدات عن المشاكل والآفاق"، منظمة مجتمع الإنترنت، 2017. https://www.internetsociety.org/wp-content/uploads/2017/08/Appendix201_E-Commerce20Reserch20Document.pdf (تم الاطلاع في 21 فبراير/ شباط 2022).

[14] "مشروع البنية التحتية للمالية (P132311)،" البنك الدولي، 12 يناير/كانون الثاني 2014، <http://documents1.worldbank.org/curated/en/497161468181766918/pdf/ISR-Disclosable-P132311-12-01-2014-1417416231517pdf> (تم الاطلاع في 21 فبراير/ شباط 2022).

[15] جون أوينز، "البنك المركزي اليمني يصدر لوائح جديدة للمعاملات المصرفية عبر الهاتف المحمول"، التحالف من أجل الشمول المالي، 7 مارس/آذار 2015، <https://www.afi-global.org/blog/2015/03/central-bank-yemen-issues-new-mobile-banking-regulations> (تم الاطلاع في 21 فبراير/ شباط 2022).

الشكل رقم 1: استخدام الريال الإلكتروني قبل النزاع



المصادر: البنك المركزي اليمني، البنك الدولي

قبل النزاع، كانت البنية التحتية والأنظمة الخاصة بالدفع الإلكتروني في اليمن غير متطورة إلى حد كبير وتفتقر للقدرات المؤسسية والفنية والتكنولوجية الأساسية. نُفذ أحد أول أنظمة الدفع الإلكترونية/النقود الإلكترونية عبر الهيئة العامة للبريد والتوفير البريدي،^[16] التي تديرها الحكومة عام 2002، في شكل نظام تحويل الأموال إلكترونياً لدفع بعض فواتير الخدمات العامة.^[17] لم يدم المشروع طويلاً نتيجة صعوبة الوصول إليه والبنية التحتية الفنية المطلوبة، بما في ذلك قاعدة بيانات مركزية.^[18] علاوة على ذلك تعمل الهيئة العامة للبريد والتوفير البريدي، بوصفها كيان غير مصرفي، خارج الإطار الحالي للبنك المركزي اليمني، ما يعني أن نظام الدفع الأساسي للريال الإلكتروني يفتقر إلى الأساس التنظيمي لسياسات

[16] الهيئة العامة للبريد والتوفير البريدي مملوكة بالكامل للحكومة وجزء من وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات. تقدم الهيئة العامة للبريد والتوفير البريدي العاشات التقاعدية وتؤمن خدمات دفع فواتير الخدمات الأساسية وخدمات تحويل الأموال المحلية والإيداعات، لكن غير مصرح لها قانوناً لتقديم مرافق ائتمانية. عام 2017، كان لدى الهيئة العامة للبريد والتوفير البريدي 356 فرعاً، ودفعت الرواتب لحوالي 520 ألف موظف حكومي. (أرقام من "تقييم حالة الطاقة الشمسية الكهروضوئية في اليمن"، البنك الدولي، مايو/أيار 2017، <http://documents1.worldbank.org/curated/en/284461511876486207/text/121707-WP-PUBLIC-P158449-WB-RCREEE-Solar-PV-in-Yemen-Report-002.txt>. (تم الاطلاع في 21 فبراير/ شباط 2022).

[17] "التجارة الإلكترونية في اليمن: آخر المستجدات عن المشاكل والآفاق"، منظمة مجتمع الإنترنت، 2017. https://www.internetsociety.org/wp-content/uploads/2017/08/Appendix201_E-Commerce20Reserch20Document.pdf (تم الاطلاع في 21 فبراير/ شباط 2022).

[18] المصدر نفسه.

الدفع وكذلك القواعد التي تنظم كيفية ترخيص الخدمات المالية الرقمية وتجهيزها وإمكانية الوصول إليها والإشراف عليها. عام 2011، وقعت الهيئة العامة للبريد شراكة مع الصندوق الاجتماعي للتنمية لإطلاق منصة "خدمة موبايلي"، وتطوير إجراء المدفوعات بين الأفراد من خلال السماح بالوصول إلى حسابات الادّخار مباشرة من الهواتف المحمولة، لكن وضعها القانوني المُقيّد -نتيجة افتقارها الصلاحية لتقديم التسهيلات الائتمانية أو إصدار نقود إلكترونية- حد من قدرتها على الحصول على الترخيص اللازم من البنك المركزي للمُضي قُدماً.

رغم أن استخدام وسائل الدفع الإلكتروني كان محدوداً قبل بدء الصراع، والبنية التحتية لمثل هذه المدفوعات غير متطورة حينها، كما سيتضح في القسم التالي من هذه الورقة، حدث تحول واضح خلال النزاع. على وجه التحديد، بدأت سلطات الحوثيين (سلطات الأمر الواقع) في التركيز بشكل متزايد على تطوير أنظمة ولوائح الدفع الإلكترونية في المناطق الخاضعة لسيطرتها والترويج للريال الإلكتروني كجزء من تنافسها المستمر مع الحكومة اليمنية للسيطرة على السياسة النقدية والاقتصاد في البلاد.

3 | مساعي متواصلة لاعتماد الريال الإلكتروني خلال النزاع

في أيلول /سبتمبر 2016، أمر الرئيس عبدربه منصور هادي بنقل مقر البنك المركزي اليمني من صنعاء إلى عدن،^[19] الأمر الذي تسبب في انقسام البنك المركزي بين المدينتين. كان ذلك بداية التنافس الاقتصادي بين سلطات الحوثيين والبنك المركزي اليمني في صنعاء من جهة، والحكومة اليمنية والبنك المركزي اليمني في عدن من جهة أخرى.^[20] ورغم محافظة سلطات الحوثيين على سلطة أوسع على الجزء الأكبر من السكان والمراكز المالية في البلاد، واحتفاظ البنك المركزي اليمني في صنعاء بغالبية البنية التحتية المادية والموارد البشرية والسجلات المالية اللازمة لإدارة مؤسسة نقدية، إلا أن البنك لم يحظَ قط باعتراف دولي. نتيجة لذلك، لا يتمتع البنك المركزي اليمني في صنعاء بإمكانية الوصول إلى الامتيازات الدولية والدعم الدولي، وليس لديه أيضًا إمكانية الوصول المباشر إلى الشبكات المالية العالمية. في الوقت نفسه، واجه البنك المركزي اليمني عدن صعوبة كبيرة في بسط سلطته محليًا، مع ذلك يحظى باعتراف دولي كبنك مركزي لليمن، وبالتالي تتعامل البلدان الأخرى والوكالات الدولية والمؤسسات المالية معه على هذا الأساس، ما يمكنه من الوصول إلى الشبكات المالية العالمية. في السنوات التي أعقبت نقل مقر البنك المركزي اليمني، سعى الجانبان (الحكومة وجماعة الحوثيين) إلى تعزيز موقفهما لفرض سياساتهما النقدية المتنافسة، في خضم صراعهما للسيطرة على العملة المحلية.^[21] أدى ذلك إلى اختلالات كبيرة في البيئة النقدية. على سبيل المثال، حين لجأت الحكومة والبنك المركزي في عدن إلى طباعة المزيد من الأوراق النقدية الجديدة لتغطية الإنفاق الحكومي، نظرًا لعدم كفاية الإيرادات واحتياطيات النقد الأجنبي، حرصت سلطات الحوثيين والبنك المركزي اليمني في صنعاء على الحد من استخدام فئات الريال المطبوعة حديثًا في المناطق الواقعة تحت سيطرتها.^[22]

[19] "الرئيس اليمني يعيّن محافظًا جديدًا للبنك المركزي وينقل مقره الرئيسي إلى عدن"، رويترز، 18 سبتمبر/أيلول 2016، <https://www.reuters.com/article/us-yemen-cenbank-idUSKCN1100WB> (تم الأطلاع في 21 فبراير/ شباط 2022).

[20] منصور راجح وآخرون، "اليمن بلا بنك مركزي: فقدان أساسيات الاستقرار الاقتصادي الأساسي وتسريع للجماعة"، مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية، 3 نوفمبر/تشرين الثاني 2016، <https://sanaacenter.org/ar/publications-all/main-publications-ar/59> (تم الأطلاع في 21 فبراير/ شباط 2022)؛ "إعادة تفعيل القطاع المصرفي في اليمن: خطوة ضرورية لاستئناف الدورة المالية الرسمية وتحقق أسس الاستقرار الاقتصادي"، مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية، 21 فبراير/شباط 2019، <https://sanaacenter.org/ar/publications-all/analysis-ar/7086> (تم الأطلاع في 21 فبراير/ شباط 2022).

[21] أنتوني بيسويل، "النشرة الاقتصادية اليمنية: الحرب من أجل السيطرة النقدية تدخل مرحلة جديدة خطيرة"، مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية، 21 يناير/كانون الثاني 2020، <https://sanaacenter.org/ar/publications-all/analysis-ar/9500> (تم الأطلاع في 21 فبراير/ شباط 2022)؛ "النشرة الاقتصادية اليمنية: معركة ضئيل البنوك تهدد بتمزيق القطاع المالي"، مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية، 7 ديسمبر/كانون الأول 2020، <https://sanaacenter.org/ar/publications-all/analysis-ar/12053> (تم الأطلاع في 21 فبراير/ شباط 2022).

[22] "إعادة تفعيل القطاع المصرفي في اليمن: خطوة ضرورية لاستئناف الدورة المالية الرسمية وتحقيق أسس الاستقرار الاقتصادي"، مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية، 21 فبراير/شباط 2019، <https://sanaacenter.org/ar/publications-all/analysis-ar/7086> (تم الأطلاع في 21 فبراير/ شباط 2022)؛ أنتوني بيسويل، "النشرة الاقتصادية اليمنية: الحرب من أجل السيطرة النقدية تدخل مرحلة جديدة خطيرة"، مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية، 21 يناير/كانون الثاني 2020، <https://sanaacenter.org/ar/publications-all/analysis-ar/9500> (تم الأطلاع في 21 فبراير/ شباط 2022).

أدى ذلك إلى تباين أسعار الصرف بشكل متزايد بين الأوراق النقدية القديمة "الريال القديم"، المستخدمة في المقام الأول في المناطق الشمالية التي يسيطر عليها الحوثيون، والأوراق النقدية الجديدة "الريال الجديد"، المتداولة في جميع أنحاء البلاد.

يُعد الترويج للنقود والمدفوعات الإلكترونية جزءًا من نهج السياسة النقدية والمالية الأوسع نطاقًا المعتمد من سلطات الحوثيين؛ لتعزيز السيولة ومنع تسرب الأوراق النقدية بالريال اليمني والعملية الأجنبية من المناطق التي تسيطر عليها. في ضوء الانخفاض المستمر في المعروض من الطبعة القديمة للريال اليمني واهتراء أوراقها النقدية بحيث أصبحت غير صالحة للاستخدام، باتت الشواغل المتعلقة بالسيولة النقدية أكثر إلحاحًا، لا سيما ندرة فئات الـ 50 ريالاً و100 ريال على نحو متزايد.^[23]

على عكس الحكومة والبنك المركزي في عدن، ليس بوسع سلطات الحوثيين والبنك المركزي في صنعاء إصدار طبعة جديدة من الريال في ظل الافتقار للقدرة على الوصول إلى الشركات المتخصصة بطباعة العملات. كما رفضت سلطات الحوثيين قبول قيام الحكومة اليمنية الشرعية بذلك، حيث فرضت تدابير مشددة لمنع استخدام وتداول جميع أوراق الريال المطبوعة حديثًا -أي تلك التي أصدرها البنك المركزي اليمني في عدن من يناير/كانون الثاني 2017 فصاعدًا. ساهمت هذه التدابير في دعم استقرار قيمة الريال في المناطق التي يسيطر عليها الحوثيون، حيث منعوا أيضًا تحويل هذه الأوراق إلى العملات الأجنبية كضمان آخر لعدم تدفق النقد الأجنبي إلى خارج مناطقهم.^[24]

منذ عام 2017، درست سلطات الحوثيين سبلًا مختلفة لزيادة استخدام الريال الإلكتروني.^[25] انطلاقًا من عدم رغبتها في استخدام المعروض النقدي المحدود لديها من الطبعة القديمة للريال اليمني لدفع رواتب موظفي القطاع العام، أنشأ الحوثيون في أبريل/نيسان 2017 نظام القسائم السلعية لتمكين موظفي القطاع العام من شراء السلع الغذائية الأساسية. بدأ النظام يتداعى حين أخفقت سلطات الحوثيين في تأمين ما يكفي من الأوراق النقدية لتجار الأغذية بعد أن سعوا إلى تحويل القسائم إلى نقدٍ من أجل إعادة تغذية مخزوناتهم السلعية ببضائع جديدة.^[26] نتيجة لنظام القسائم،

[23] أنتوني بيسويل، "النشرة الاقتصادية اليمنية: الحرب من أجل السيطرة النقدية تدخل مرحلة جديدة خطيرة"، مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية، 21 يناير/كانون الثاني 2020، <https://sanaacenter.org/ar/publications-all/analysis-ar/9500> (تم الأطلاع في 21 فبراير/ شباط 2022).

[24] أنتوني بيسويل، "النشرة الاقتصادية اليمنية: الحرب من أجل السيطرة النقدية تدخل مرحلة جديدة خطيرة"، مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية، 21 يناير/كانون الثاني 2020، <https://sanaacenter.org/ar/publications-all/analysis-ar/9500> (تم الأطلاع في 21 فبراير/ شباط 2022).

[25] اليمن في الأمم المتحدة -نشرة مارس/آذار 2018، مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية، 7 أبريل/نيسان 2018، <https://sanaacenter.org/publications/yemen-at-the-un/5563#In-Houthi-Controlled-Areas> (تم الأطلاع في 21 فبراير/ شباط 2022).

[26] انخفضت قيمة القسائم الغذائية بسبب عدم وجود سيولة ريال يمني. وبسبب حاجتهم إلى النقد، وضع تجار التجزئة سعرين مختلفين، الأول لمن يشتري بالقسائم والآخر لمن يدفع نقدًا. انظر "اليمن في الأمم المتحدة -نشرة أبريل/نيسان 2017"، مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية، 8 مايو/أيار 2017، <https://sanaacenter.org/publications/yemen-at-the-un/99> (تم الأطلاع في 21 فبراير/ شباط 2022).

أصبح هناك سعرا صرف سائدين في السوق: سعر مقوم بأقل من القيمة الحقيقية ويرتبط بالأرصدة المتراكمة عن القسائم المستحقة، وسعر آخر بمعدل صرف أعلى ويستخدم للتعاملات النقدية.

بعد عامين، أي في نيسان/أبريل 2019، بدأ الحوثيون بالترويج للريال الإلكتروني كوسيلة لدفع رواتب موظفي القطاع العام في المناطق الخاضعة لسيطرتهم، وهو المقترح الذي قوبل بالمقاومة من قبل عدد من المؤسسات والجهات الحكومية منها المؤسسة العامة للاتصالات، المعروفة أيضًا باسم يمن تيليكوم. كان من المأمول اتساع نطاق تطبيق هذا المقترح ونجاحه على مستوى البلاد لتبني نظام المدفوعات الإلكترونية لدفع رواتب الموظفين. بعد أن رفضت مؤسسات عامة أخرى قبول دفع مرتبات الموظفين العاملين فيها بعملة الريال الإلكتروني، توجهت سلطات الحوثيين إلى شركة النفط اليمنية -مقرها صنعاء وتعد موزع الوقود الوحيد المعتمد في المناطق التي يسيطر عليها الحوثيون-^[27] وقبول البرنامج التجريبي لاستخدام الريال الإلكتروني لدفع رواتب موظفي الشركة، في منتصف عام 2019، بالمعارضة من قبل الموظفين الذين نظموا مظاهرات في صنعاء تندد بهذه الخطوة.^[28] ومع عدم تقبل الريال الإلكتروني في التعاملات المالية على نطاق واسع، طالب الموظفون، شأنهم شأن بقية السكان عمومًا، بصرف مستحقاتهم نقدًا.

في 18 ديسمبر/كانون الأول 2019، أصدر البنك المركزي اليمني في صنعاء تعميمًا يوسّع نطاق الحظر المفروض على تداول الأوراق النقدية الجديدة للريال في المناطق الخاضعة لسيطرة الحوثيين.^[29] وفي حين أن الحظر كان قد طُبّق في السابق على البنوك والشركات التجارية وشركات الصرافة، منح التعميم لعام 2019 عامة السكان فترة سماح مدتها شهر واحد لاستبدال الأوراق النقدية الجديدة بالأوراق النقدية القديمة أو ما يعادلها بالعملة الإلكترونية.^[30] في التعميم، أدرج البنك المركزي في صنعاء ثلاث منصات محددة للأموال عبر الهاتف المحمول / المحافظ الإلكترونية المخولة بالتعامل مع تبديل طبعة الريال الجديدة "غير القانونية" بالريال الإلكتروني: (إم فلوس أو M Floos)،^[31] التي يملكها ويديرها بنك الكريمي الإسلامي للتمويل الأصغر،

[27] "صراع العملات - تقرير اليمن، أبريل/نيسان 2019"، مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية، 7 مايو/أيار 2019، <https://sanaacenter.org/ar/publications-all/the-yemen-review-ar/7407> (تم الاطلاع في 21 فبراير/ شباط 2022).

[28] المصدر نفسه.

[29] "الطبعة النقدية الجديدة تشعل حربًا اقتصادية جديدة في اليمن"، المونيتور، 9 يناير/كانون الثاني 2020، <https://www.al-monitor.com/originals/2020/01/yemen-aden-central-bank-notes-houthi-sanaa-economy.html#ixzz6q7gNYmfl> (تم الاطلاع في 21 فبراير/ شباط 2022). تمت مشاركة نسخة من تعميم البنك المركزي اليمني في صنعاء الصادر في 18 ديسمبر/كانون الأول مع مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية.

[30] طبقًا لنسخة من تعميم البنك المركزي اليمني في صنعاء الصادر في 18 ديسمبر/كانون الأول تمت مشاركتها مع مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية.

[31] رافقت الأكجلي، "العملية الانتقالية في اليمن 2.0: إم فلوس، هل تغيّر قواعد اللعبة؟" مؤسسة ديب روت للاستشارات، يونيو/حزيران 2016، <https://www.deeproot.consulting/single-post/2016/06/09/yemen-transition-20-mfloos-a-game-changer> (تم الاطلاع في 21 فبراير/ شباط 2022).

وخدمة (موبايل موني) التي يملكها ويديرها بنك التسليف التعاوني الزراعي (كاك بنك)، و(كواليتي كونكت) المملوكة بشكل مشترك من قبل بنك اليمن والكويت وشركة سويد وأولاده للصرافة وشركة الأكوع للصرافة.^[32]

من الناحية العملية، منح البنك المركزي اليمني في صنعاء أيضًا الإذن لعدة بنوك وشركات صرافة أخرى بتبديل الأوراق النقدية الجديدة للريال بالأوراق القديمة، غير أن الحد الأقصى للمبالغ في مثل هذه التعاملات كان 100 ألف ريال يمني. بالنسبة لأولئك المقيمين في المناطق الخاضعة لسيطرة الحوثيين ولا يمتلكون حسابًا مسجلًا لدى أي من مقدمي الخدمات المالية المخولين بتوفير الريال الإلكتروني، عُرضت عليهم تحويلات غير نقدية لشحن هواتفهم المحمولة بالرصيد عوضًا عن الريال الإلكتروني. كما أعلنت سلطات الحوثيين أنها ستحوّل أوراق الطبعة الجديدة من الريال اليمني المصادرة سابقًا إلى الريال الإلكتروني.^[33]

خلال عام 2020، وضعت سلطات الحوثيين اللمسات الأخيرة على عدد من التدابير لإصلاح الإطار القانوني الذي أنشئ مسبقًا والمرتبب بتوفير خدمات النقود الإلكترونية. بطبيعة الحال، لا تنطبق مثل هذه التدابير سوى على المناطق الخاضعة لسيطرة الحوثيين. أوائل عام 2020، أنشأ البنك المركزي اليمني في صنعاء إدارة لنظام المدفوعات ضمن هيكله التنظيمي سعيًا إلى تطوير القدرات المؤسسية الوطنية لنظام المدفوعات الإلكترونية، ووضع إطار عملي لمهام إدارة المدفوعات، والإشراف على نظام الدفع الإلكتروني المتوخى حديثًا. تجدر الإشارة إلى أن البنك الذي يفتقر للاعتراف الدولي، لم يتلق أي دعم تقني دولي أو مساعدة في بناء القدرات على غرار ما قدم إلى البنك المركزي اليمني في عدن عند إنشاء إدارة لنظام المدفوعات الخاصة به (ترد التفاصيل أدناه).

في مارس/آذار 2020، أصدر البنك المركزي اليمني في صنعاء تعميمًا جديدًا يوسّع نطاق ونوع مقدمي الخدمات المالية المؤهلين للحصول على ترخيص لتقديم خدمات الريال الإلكتروني.^[34] مهد هذا التعميم الطريق أمام المؤسسات غير المصرفية مثل شركات الصرافة والتجار والمؤسسات غير المالية للحصول على التراخيص اللازمة لتقديم خدمات الريال الإلكتروني.^[35] اعترض البنك المركزي اليمني في عدن بعدم قانونية هذا التعميم في حين حذر كبار المسؤولين المصرفيين من التداعيات المحتملة له.^[36] (المزيد حول هذا أدناه).

[32] المصدر نفسه.

[33] أنتوني بيسويل، "النشرة الاقتصادية اليمنية: الحرب من أجل السيطرة النقدية تدخل مرحلة جديدة خطيرة"، مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية، 21 يناير/كانون الثاني 2020، <https://sanaacenter.org/ar/publications-all/analysis-ar/9500> (تم الاطلاع في 21 فبراير/ شباط 2022).

[34] "قرار محافظ البنك المركزي رقم 1 لسنة 2020"، قطاع الرقابة على البنوك، البنك المركزي اليمني -صنعاء، 8 مارس/آذار 2020، <https://yemen-yba.com/wp-content/uploads/2020/03/خدمات-الدفع-الالكتروني-عبر-الهاتف-الحمول-1.pdf> (تم الاطلاع في 21 فبراير/ شباط 2022).

[35] المصدر نفسه.

[36] بيان تحذيري من البنك المركزي في عدن، أبريل/نيسان 2020، <https://www.cby-ye.com/2020/04/%d8%a8%d9%8a%d9%80-%d8%aa%d8%ad%d8%b0%d9%8a%d9%80%d9%80%d9%80%d8%b1%d9%8a> (تم الاطلاع في 21 فبراير/ شباط 2022).

في الربع الأول من عام 2021، استمر التوسع بشكل أكبر في سبل فرض العملة الرقمية، حيث أذن البنك المركزي اليمني في صنعاء رسمياً لشركة "وي نت WeNet" بتشغيل نظام تسوية المدفوعات بين البنوك والمحافظ الإلكترونية. كما سُمح للمزيد من المؤسسات المالية بتزويد العملاء بالريال الإلكتروني، مثل بنك اليمن الدولي، ومصرف اليمن والبحرين الشامل، ووان (One) وتمكين. كما سُمح لبنك التسليف الزراعي (كاك بنك) بتحصيل الإيرادات العامة بالريال الإلكتروني نيابة عن مصلحة الجمارك.

علوة على ذلك، دعمت سلطات الحوشرين الانتقال التدريجي إلى نظام الدفع الإلكتروني الحكومي لتسديد الرواتب العامة والمنافع الاجتماعية بشكل إلكتروني. في 28 نوفمبر/ تشرين الثاني، أصدرت وزارة المالية التعميم رقم 28 لعام 2021 الذي أعلنت فيه أنه لن تُصرف رواتب الموظفين والحوافز العامة لجميع موظفي الدولة إلا عبر نظام الدفع الإلكتروني الحكومي. في أوائل عام 2022، أصدرت وزارة المالية التعميم رقم 1 لعام 2022 لبدء صرف راتب النصف الأول من شهر أبريل 2018 لجميع موظفي الخدمة العامة في كافة المناطق التي يسيطر عليها الحوثيرون باستخدام نموذج الدفع الإلكتروني عبر (كاك بنك) والهيئة العامة للبريد.

3.1 | تعديلات الحوشرين على الأطر القانونية للريال الإلكتروني

جاء قرار البنك المركزي اليمني في صنعاء الصادر في مارس/ آذار 2020 مناقضاً لتعميم البنك المركزي اليمني رقم 11 لسنة 2014 الذي منح البنوك العاملة في اليمن حصرياً دون غيرها حق تقديم خدمات الريال الإلكتروني. أوجد الإطار القانوني الجديد الذي فرضه الحوثيرون فرصة للجهات الفاعلة الأقل تنظيمياً -مثل شركات الصرافة والتجار وغير ذلك من المؤسسات غير المصرفية- للحصول على تراخيص منه لإصدار النقود الإلكترونية وتقديم خدمات إدارة المدفوعات الإلكترونية.

في حين أن النموذج القائم على البنوك شمل عددًا محدودًا من الجهات الفاعلة -البنوك التي تحتفظ بحسابات أئتمانية وتصدر الريال الإلكتروني، ومشغلي شبكات الهاتف المحمول المتعاقد معهم لتقديم خدمات الشبكة، والوكلاء الموجودين على الميدان الذين يديرون خدمات النقود الإلكترونية نيابة عن البنوك- يمنح النموذج الجديد مؤسسات مالية إضافية الحق في الحصول على ترخيص للتعاقد مع طرف ثالث لإدارة شبكات الوكلاء المعنيين بتقديم خدمات النقود الإلكترونية. من ثم يسمح لتلك المؤسسات المالية بالحصول على سيولة نقدية فعلية مقابل أرصدة الريال الإلكتروني وإدارة خدمات الدفع الإلكتروني.

إضافة إلى ذلك، لم يحدد قرار مارس/آذار 2020 حدًا أقصى لقيمة النقود الإلكترونية التي يمكن لمؤسسة مالية واحدة إصدارها، متجاوزًا المنشور رقم 11 لسنة 2014 الذي ينص على أنه لا يُسمح للبنك المعني بإصدار نقود إلكترونية تتجاوز ما نسبته 15٪ من رأس المال المدفوع والاحتياطي القانوني (بموجب القانون في اليمن يتعيّن على البنك التجاري وضع مبلغ 6 مليارات ريال يمني كرأس مال للحصول على ترخيص العمل). كما أنشأ القرار أدوات دفع خارج تطبيق الهاتف المحمول، مثل البطاقات المدفوعة مسبقًا وغيرها من أدوات التقنية المالية (Fintech) الأخرى.

3.2 | استجابة البنك المركزي اليمني في عدن لمحاولات الحوثيين فرض الريال الإلكتروني

حذر البنك المركزي اليمني في عدن في يناير/كانون الثاني 2020 البنوك اليمنية وشركات الصرافة إثر التزامها بالحظر الذي فرضه الحوثيون على تداول طبعة الريال الجديدة والتعامل بالريال الإلكتروني. وقال إن تعميم البنك المركزي في صنعاء صادر عن كيان غير قانوني، خارج الإطار القانوني للقطاع المصرفي، وسيؤدي إلى فقدان الثقة في المعاملات النقدية. في 21 سبتمبر/أيلول 2020، أصدر البنك في عدن تعميمًا يستنكر فيه مساعي سلطات الحوثيين لإنشاء نموذج للنقود الإلكترونية وتطبيق نظام التسويات اللحظية لعمليات الدفع بين البنوك خارج الإطار القانوني للقطاع المصرفي.

على مدار العامين الماضيين، أجرى البنك في عدن العديد من المشاورات مع البنك الدولي وصندوق النقد العربي والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية وغيرها من الجهات التنموية الدولية الأخرى لتطوير البنية التحتية لنظام المدفوعات. تضمن الدعم الفني الذي عرضت هذه الجهات تقديمه بناء القدرات المؤسسية، وأدى ذلك إلى إنشاء البنك إدارة نظم المدفوعات ضمن هيكله التنظيمي للإشراف على أنظمة الدفع داخله. ومن المتوقع أن تطور هذه الإدارة آلية استخدام المدفوعات الإلكترونية للخدمات الحكومية ومتطلبات الأعمال الإنسانية.^[37]

كجزء من المساعدة التقنية، خُطط لإنشاء نظام للتسويات اللحظية بشكل يومي بين البنوك التجارية في البنك المركزي اليمني، باستخدام قناة سويفت لمجموعة المستخدمين المغلقة والنظام المصرفي الأساسي الحالي والذي كان من المتوقع تطبيقه خلال عامي 2019 و2020. اعتبر هذا كتدبير مؤقت لتمكين البنك المركزي في عدن من تنفيذ مهام التسويات المالية

[37] "البنك المركزي اليمني: ورشة عمل بناء قدرات نظام الدفع،" البنك الدولي، 28 أبريل/نيسان-3 مايو/أيار 2019، <http://documents.worldbank.org/curated/pt/832121563254060755/pdf/The-Central-Bank-of-Yemen-Payment-System-Capacity-Building-Workshop.pdf> (تم الاطلاع في 21 فبراير/ شباط 2022).

الخاصة به إلى أن يتم إنشاء نظام تسويات لحظية متكامل. لكن هذا المسعى جرى تجاهله بعد تنامي عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي في عدن عام 2019.^[38]

وبالمثل، أدى تدهور الوضع السياسي والأمني في عدن إلى عرقلة اعتماد نظام محوّل البطاقات المملوك لبنك التضامن، والذي كان قد مُنح الضوء الأخضر بعد استعراض الجدوى.^[39] تنظر مجموعة البنك الدولي إلى هذا النظام باعتباره بنية تحتية أساسية بديلة لربط البنوك حتى يُنشأ نظام التسوية اللحظية الباهظ التكلفة أو أي نظام آخر لمدفوعات التجزئة. يمكن استخدام هذا النظام لتسهيل دفع الرواتب والمعاشات التقاعدية وتوزيع المساعدات الإنسانية، وزيادة التعاملات الإلكترونية، والمساعدة في معالجة شح السيولة النقدية في السوق. يمكن أيضاً توسيع نطاق نظام محوّل البطاقات لتمكين التشغيل البيئي لخدمات الأموال عبر الهواتف النقالة والتجارة الإلكترونية والحسابات المصرفية.

انتهى مشروع بناء القدرات التقنية بصياغة طلب تمويل من الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لدعم تركيب نظام التسويات اللحظية بمساعدة فنية من البنك الدولي،^[40] إلا أن تنفيذ إصلاحات نظام الدفع يعتمد على تحسن الوضع السياسي في جنوب اليمن وقدرة البنك المركزي اليمني في عدن على توفير البيئة المواتية لاحتضان التغيير المنشود.

[38] المصدر نفسه.

[39] بنك التضامن، الذي يضم مساهمين من أفراد عائلة هائل سعيد أنعم، يُعد أكبر بنك يمني من حيث حجم الأصول.

[40] البنك المركزي اليمني: ورشة عمل بناء قدرات نظام الدفع، "البنك الدولي، 28 أبريل/نيسان-3 مايو/أيار 2019، <http://documents.worldbank.org/curated/pt/832121563254060755/pdf/The-Central-Bank-of-Yemen-Payment-System-Capacity-Building-Workshop.pdf> (تم الاطلاع في 21 فبراير/ شباط 2022).

4 | أنظمة النقود الإلكترونية، والبنية التحتية والأطراف الفاعلة

4.1 | حدود مقارنة النماذج الدولية باليمن

على الصعيد العالمي، هناك عمومًا ثلاثة أنواع من الأسواق لتنظيم تقديم خدمات النقود الإلكترونية: الأسواق شديدة التنظيم، والأسواق المتوسطة والمحدودة التنظيم.^[41] أشارت بعض الدراسات إلى أن النموذج المحدود التنظيم والذي لا يخضع لإدارة الجهات المصرفية - كما يظهر في بلدان مثل الصومال وجنوب السودان وكينيا وتنزانيا - يُمكن عمومًا من تنفيذ الخدمات المالية الإلكترونية بنجاح.^[42] في الأنظمة التي لا تخضع لإدارة الجهات المصرفية، لا يشترط على المشتركين امتلاك حساب مصرفي أو الاتصال بالإنترنت، حيث تتم جميع معاملات الدفع كليًا أو جزئيًا بالتعاون مع مشغلي شبكات الهاتف المحمول وتوفير الخدمات المصرفية عبر خدمة الرسائل القصيرة (SMS) وتقنيات بيانات الخدمة الإضافية غير المهيكلة (USSD).^[43] وفي الوقت نفسه، اثبتت الأمثلة الأكثر نجاحًا للنموذج الذي يخضع لإدارة الجهات المصرفية من مزودي خدمات النقود الإلكترونية الذين أنشأوا بنوكًا جديدًا أو طوروا بنوكًا تابعًا متخصصًا لتولي زمام المبادرة في تقديم خدمات النقود الإلكترونية، مثل QIWI في روسيا و bKash في بنغلاديش.^[44]

يعد السياق المحدد لبلد ما أمرًا حاسمًا في تحديد أنسب السبل لمتابعة التوسع في خدمات النقود الإلكترونية. تميل النماذج التي تقودها جهات غير مصرفية إلى أن تكون مناسبة للبلدان التي حققت مستوى قوي من التطور والضوابط اللازمة في بيئات نظم النقود الإلكترونية، أو بدلاً من ذلك، البلدان الموجودة على الطرف النقيض حيث انهار فيها سعر صرف العملة المحلية وأصبحت العملة الإلكترونية بديلًا ضروريًا للحفاظ على وسيلة تبادل كمخزن موثوق للقيمة.

[41] جوربريت سينغ سامبي، "دراسة خدمات الدفع بواسطة الهاتف المحمول في الهند"، رسالة ماجستير في العلوم لكتبة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المعهد الملكي للتكنولوجيا KTH، ستوكهولم، السويد، 2014، ص. 16، www.diva-portal.org/smash/get/diva2:696343/FULLTEXT01 (تم الاطلاع في 21 فبراير/ شباط 2022).

[42] العوامل التمكينية التنظيمية الأساسية للخدمات المالية الرقمية، سيجاب، مايو 2018، <https://www.cgap.org/sites/default/files/researches/documents/Focus-Note-Basic-Regulatory-Enablers-for-DFS-May-2018.pdf> (تم الاطلاع في 21 فبراير/ شباط 2022). انظر أيضًا: Juliet Maina، Mobile Money Policy and Regulatory Handbook، GSMA، September 2018، <https://www.gsma.com/mobilefordevelopment/wp-content/uploads/2018/09/GSMA-Mobile-Money-Policy-Handbook-2018.pdf> (تم الاطلاع في 21 فبراير/ شباط 2022).

[43] في كينيا، يدخل مشغلو شبكات الهواتف النقالة السوق ويتعاونون مع المؤسسات المالية لقبول الأموال مباشرة من العميل، ومن ثم تُرسل هذه الأموال إلى المؤسسة المالية. انظر: جوربريت سينغ سامبي، "دراسة خدمات الدفع عبر الهاتف النقالة في الهند"، أطروحة ماجستير، كلية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، معهد KTH-Royal للتكنولوجيا في ستوكهولم، السويد، 2014، <http://www.diva-portal.org/smash/get/diva2:696343/FULLTEXT01> (تم الاطلاع في 21 فبراير/ شباط 2022).

[44] "خدمات النقود الإلكترونية وإمكاناتها في اليمن: تحليل الثغرات والفرص"، شركة كيمونكس انترناشونال نيابة عن الوكالة الأميركية للتنمية الدولية، 27 ديسمبر/ كانون الأول 2016، https://pdf.usaid.gov/pdf_docs/PA00MT1H.pdf، (تم الاطلاع في 28 مايو/ أيار 2021).

غير أن الدروس المستفادة دولياً بشأن كيفية متابعة تطوير خدمات النقود الإلكترونية لها فائدة محدودة بتطبيقها في اليمن حالياً، وذلك نظراً للظروف الاستثنائية التي تمر بها البلاد. لم يحاول سوى عدد محدود من دول العالم إطلاق خدمات النقود الإلكترونية في ظل انقسام سياستها النقدية على المستوى الوطني عبر خطوط المواجهة النشطة. في اليمن، البنك المركزي في صنعاء من جهه، هو المسيطر محلياً، والبنك المركزي في عدن من جهة أخرى، هو المالك الوحيد للشرعية الدولية، بينما الكتلة الأكبر من الأوراق النقدية المتداولة تُقبل كعملة قانونية فقط في جزء من البلاد، ولا يمتلك أي من طرفي الحرب الأهلية السلطة البرلمانية اللازمة لسن تشريعات جديدة للحكومة المالية. في مثل هذه البيئة، يجب التعامل مع محاولات خلق بيئة مواتية لخدمات النقود الإلكترونية بحذر لتحقيق التوازن بين فوائد تبني النقود الإلكترونية على نطاق واسع ومخاطر حدوث مزيد من الاختلالات والانقسامات في بيئة النظام النقدي.

اتسمت الممارسة القانونية في اليمن قبل عام 2014 بالسوق الشديدة التنظيم -التي تمنح الحق في تقديم خدمات النقود الإلكترونية حصراً للبنوك، والواقع أن الإطار التنظيمي المنصوص عليه في المنشور رقم 11 لعام 2014 وضع نموذجاً محافظاً ومحدود النطاق يسمح للبنوك بإصدار وإدارة النقود الإلكترونية إما مباشرة أو عن طريق الوكلاء الذين يعملون كقنوات مالية وسيطة لفتح حسابات النقود الإلكترونية وتسهيل عمليات إيداع وسحب النقود. في هذا النموذج، يجب أن يمتلك العملاء والمستفيدون حساباً بنكيًا لإنجاز خدمات النقود الإلكترونية مثل المدفوعات الإلكترونية والاستعلام عن الرصيد والتحويلات بين الحسابات. الجانب المميز لهذا النموذج، هو أن البنوك هي الجهة الرئيسية المخولة قانوناً بتقديم خدمات النقود الإلكترونية، بينما تعد الجهات الفاعلة المحتملة الأخرى، مثل شركات الهاتف المحمول أو شركات الخدمات المالية، مجرد جهات فاعلة ثانوية. تعمل الجهات الفاعلة الثانوية نيابة عن البنوك المعتمدة إما كوكلاء لتوفير خدمات إيداع وسحب الأموال، أو لتوفير خدمات شبكة الهاتف المحمول الضرورية لتسهيل إجراء معاملات النقود الإلكترونية. تقتصر مشاركة مشغلي شبكات الهاتف المحمول على توفير خدمات نقل البيانات، في حين توفر البنوك حسابات فردية وتنظم البنية التحتية مثل المدفوعات النقدية من خلال أجهزة الصراف الآلي أو الفروع أو شبكة الوكلاء. شهد النموذج الذي تقوده البنوك، الذي أنشئ قبل اندلاع الصراع في اليمن، نموًا بطيئاً في توفير الخدمات حيث حد من المنافسة ونطاق وصول المبتكرين إلى السكان الذين لا يتعاملون مع البنوك.^[45]

[45] إنوتو لوكونغا، "التكنولوجيا المالية، النمو الشامل، والمخاطر المالية: التركيز على منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأفغانستان وباكستان و منطقة آسيا الوسطى والقوقاز"، صندوق النقد الدولي، 11 سبتمبر/ أيلول 2018، <https://www.imf.org/en/Publications/WPI/Issues/2018/09/11/Fintech-Inclusive-Growth-and-Cyber-Risks-Focus-on-the-MENAP-and-CCA-Regions-46190> (تم الأطلاع في 21 فبراير/ شباط 2022).

4.2 | مزودو خدمات النقود الإلكترونية المرخصين ونطاق الاستخدام أثناء النزاع

بين عامي 2015 و2019، بُذلت بعض الجهود لتسهيل إجراء المدفوعات الإلكترونية عبر مشغلي شبكات الهواتف النقالة الخاصة باليمن. خلال هذه الفترة، منح البنك المركزي اليمني تراخيص لأربعة بنوك يمنية لتوفير خدمات النقود الإلكترونية عبر الهواتف المحمولة، وهي: بنك الكريمي الإسلامي للتمويل الأصغر، وبنك التضامن الإسلامي الدولي، وبنك الأمل للتمويل الأصغر، وبنك اليمن والكويت. كما منح البنك المركزي في صنعاء ترخيصاً بذلك لبنك التسليف التعاوني والزراعي (كاك بنك).^[46] أنشأت هذه البنوك منصات للمحافظ الإلكترونية الخاصة بها.

رصيد تلك المحافظ الإلكترونية يجب أن يساوي المبلغ الإجمالي المحتفظ به في حساب مجمع، والمعروف أيضاً باسم الحساب الائتماني (Trust Account)، المفتوح لدى بنك التسويات. تُعد النقود الإلكترونية الموجودة في حساب النقود الإلكترونية المجمع مملوكة عملياً لحاملي النقود الإلكترونية (الذين يصلون إليها عبر الهاتف المحمول)، وليس لمشغلي شبكات الهواتف النقالة أو مقدمي خدمات النقود الإلكترونية، الذين يجمعون الأموال النقدية من العملاء مقابل النقود الإلكترونية المصدرة.^[47] كما ذكر آنفاً، فإن المنشور رقم 11 لعام 2014 ينص على أن إجمالي قيمة الريال الإلكتروني في حساب المحفظة الإلكترونية لكل بنك يجب أن يساوي الأوراق النقدية بالريال المودعة بشكل شخصي، ولا يمكن أن تتجاوز القيمة الإجمالية للمحفظة الإلكترونية 15٪ من رأس المال المدفوع والاحتياطي القانوني للبنك المرخص.^[48] وهذا يعادل مبلغ الاحتياطي السنوي الذي يجب على البنك أن يخصصه من صافي أرباحه كضمان لحقوق المودعين.^[49]

بشكل عام، يُعد امتلاك هواتف محمول وحساب مصرفي شرطين أساسيين لإنجاز خدمات النقود الإلكترونية عبر الهواتف المحمول، وما يميزه عن الحساب التقليدي هو أنه حساب افتراضي للعميل، مرتبط برقم هاتف محمول ومحفوظ على منصة بيانات مرتبطة بحساب مصرفي مشترك (محفظة

[46] كان بنك الكريمي الإسلامي للتمويل الأصغر هو أول بنك مرخص لتقديم خدمات النقود الإلكترونية، وذلك عام 2015، ولكنه لم يطلق الخدمة حتى عام 2016. كان بنك التضامن الإسلامي الدولي هو البنك الثاني الذي يمنح ترخيصاً وحدث ذلك عام 2016، وبدأ في تقديم خدمات الريال الإلكتروني عام 2018. أما بنك الأمل للتمويل الأصغر فقد مُنح الترخيص عام 2017، في حين حصل بنك اليمن والكويت وبنك التسليف التعاوني الزراعي الترخيص عام 2018.

[47] عبد الغني محمد السماوي وآخرون، "خدمات الدفع الإلكتروني في اليمن: التحديات وفرص النجاح"، معهد الدراسات المصرفية، مايو/أيار 2020 <http://www.ibs.edu.ye/sites/default/files/Electronic%20Money%20Service%20in%20Yemen%20-%20Challenges%20and%20Opportunities%20for%20Success.pdf> (تم الاطلاع في 2 يناير/كانون الثاني، 2021).

[48] وفقاً للتعميم رقم 11 لعام 2014، لا يسمح للبنك المرخص بإصدار نقود إلكترونية تتجاوز 15٪ من رأس المال المدفوع والاحتياطي القانوني، إلا بموافقة مسبقة من البنك المركزي اليمني. يجب أن تساوي القيمة الإلزامية للريال الإلكتروني الصادر عن المحفظة الإلكترونية نسبة 100٪ من حساب الاستثمار التراكمي (الحساب الجماعي) في البنك.

[49] المادة (12): القانون رقم (38) لسنة 1998، البنك المركزي اليمني، <http://centralbank.gov.ye/AppUpload/law38a.pdf> (تم الاطلاع في 21 فبراير/شباط 2022).

إلكترونية) لدى البنك المرخص.^[50] يمكن للعملاء فتح حساب لدى البنك أو لدى أي من وكلائه، وبعد تحميل تطبيق الجوال، يمكن للعميل تحويل الأموال بين الحسابات، وإرسال الحوالات، ودفع الفواتير، وشراء البضائع من التجار المسجلين.

تشير الإحصاءات الأخيرة إلى أن عدد اليمنيين الذين يستخدمون النظام المصرفي الرسمي شهد نموًا خلال فترة النزاع، رغم أن معدلات الاستخدام لا تزال متدنية للغاية مقارنة بالمتوسط العالمي البالغ حوالي 69٪ (عام 2017).^[51] ما يقرب من 2,9 مليون يمني (أي حوالي 10٪ من السكان) يمتلكون حسابًا مصرفيًا واحدًا على الأقل بحلول نهاية عام 2019، بما في ذلك حسابات جارية وحسابات توفير وحسابات لدى بنوك التمويل الأصغر وحسابات النقود الإلكترونية.^[52] ومع ذلك، ما يزال العديد يفضلون استخدام محلات وشركات صرافة الأموال لإجراء المعاملات المالية حيث وسائل الدفع أكثر مرونة وأقل تكلفة. خلال الصراع الدائر، انتشرت شركات الصرافة بشكل كبير، حيث أنشئ الآلاف منها، وترافق ذلك مع تراجع، وليس توسع في رقابة البنك المركزي. لا يوجد نظام متكامل لربط البنوك اليمنية بشبكات تحويل وصرافة الأموال، بل هناك العديد من شبكات التحويل المختلفة التي تستخدمها شركات الصرافة، ولكن يصعب مراقبتها والإشراف عليها. كما أن العديد من شركات الصرافة لا تلتزم بالحد الأدنى من إجراءات الامتثال في أداء خدماتها المالية. على سبيل المثال، يُسمح لهم فقط -بموجب القانون- بأداء وظائف معينة مثل تسهيل معاملات الصرف النقدي أو إجراء التحويلات المالية، إلا أنهم تحولوا لأداء وظائف البنوك مثل قبول الودائع وتقديم القروض.

في حين يشير تقييم سريع للإحصاءات المتوفرة إلى توسع نطاق خدمات الريال الإلكتروني خلال النزاع، إلا أن هذا لا يعكس الواقع بصورة كاملة. بلغ إجمالي الأموال الإلكترونية المصدرة (خلال الفترة من عام 2016 إلى 2019) 115 مليار ريال يمني، بينما أُصدر حوالي 75 مليار ريال يمني عام 2019 وحده. وبناء على المؤشرات المنشورة مؤخرًا، ارتفع عدد حسابات النقود الإلكترونية إلى حد كبير بين عامي 2017 و2019، من حوالي 82 ألف إلى أكثر من 800 ألف حساب، حيث فُتح 91٪ من الحسابات الجديدة في المناطق الحضرية، ثلثها في عام 2019 وحده.^[53] فُتحت العديد من هذه الحسابات مؤقتًا بعد

[50] التعميم رقم 11 الصادر عن البنك المركزي اليمني لسنة 2014، حسبما نوقش من قبل جون أوينز في: "البنك المركزي اليمني يصدر لوائح مصرفية جديدة عبر الهاتف المحمول"، تحالف الشمول المالي، 7 مارس/آذار 2015، <https://www.aifi-global.org/blog/2015/03/central-bank-yemen-issues-new-mobile-banking-regulations> (تم الأطلاع في 21 فبراير/ شباط 2022).

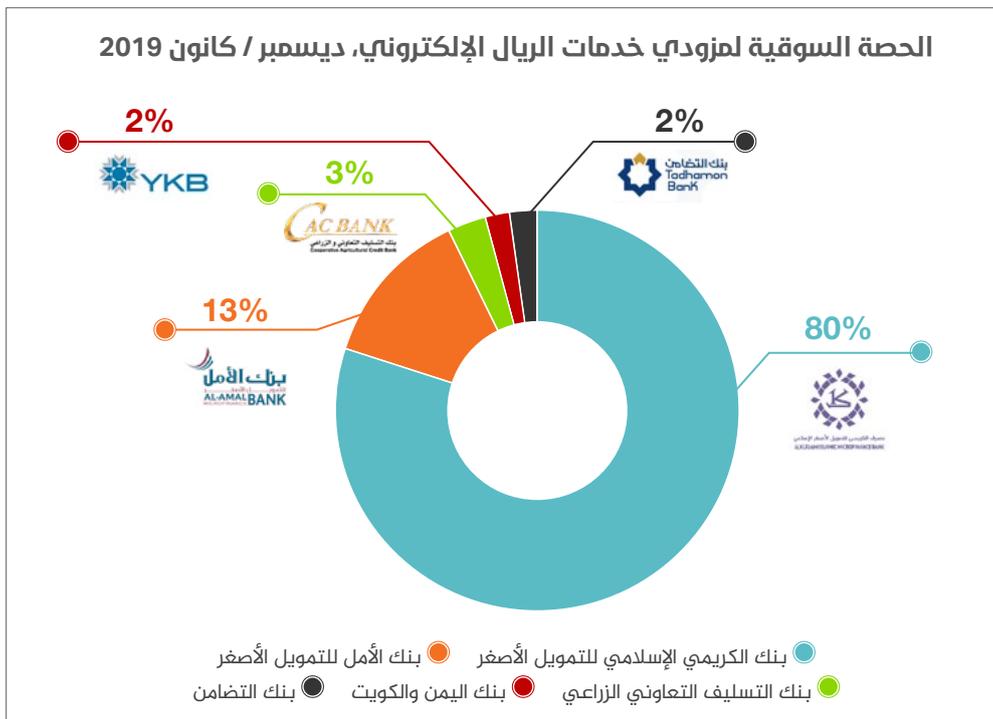
[51] أسلي دمبرغوك كونت وآخرون، قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي (Global Findex) 2017: قياس الشمول المالي وثورة التكنولوجيا المالية، مجموعة البنك الدولي، 2018، <https://openknowledge.worldbank.org/handle/10986/29510> (تم الأطلاع في 2 يناير / كانون الثاني، 2021).

[52] عبد الغني محمد السماوي وآخرون، "خدمات الدفع الإلكتروني في اليمن: التحديات وفرص النجاح"، معهد الدراسات المصرفية، مايو/ أيار 2020 <http://www.ibs.edu.ye/sites/default/files/Electronic%20Money%20Service%20in%20Yemen%20-%20Challenges%20and%20Opportunities%20for%20Success.pdf> (تم الأطلاع في 2 يناير / كانون الثاني، 2021).

[53] المصدر نفسه.

حظر الحوشرين تداول طبعة الريال الجديدة ما دفع المواطنين الذين يمتلكون الطبعة الجديدة لإيداعها في حسابات إلكترونية مفتوحة لدى مقدمي الخدمات المالية الإلكترونية المعتمدين مقابل الحصول على أوراق نقدية من الطبعة القديمة أو أرصدة بالريال الإلكتروني. كما فتحت حسابات الريال الإلكتروني لاستلام الرواتب والتحويلات النقدية المرتبطة بالأعمال الإنسانية والحوافز، ودفع فواتير الخدمات العامة، إلا أن معدلات الاستخدام الإجمالية تظل منخفضة نسبيًا.

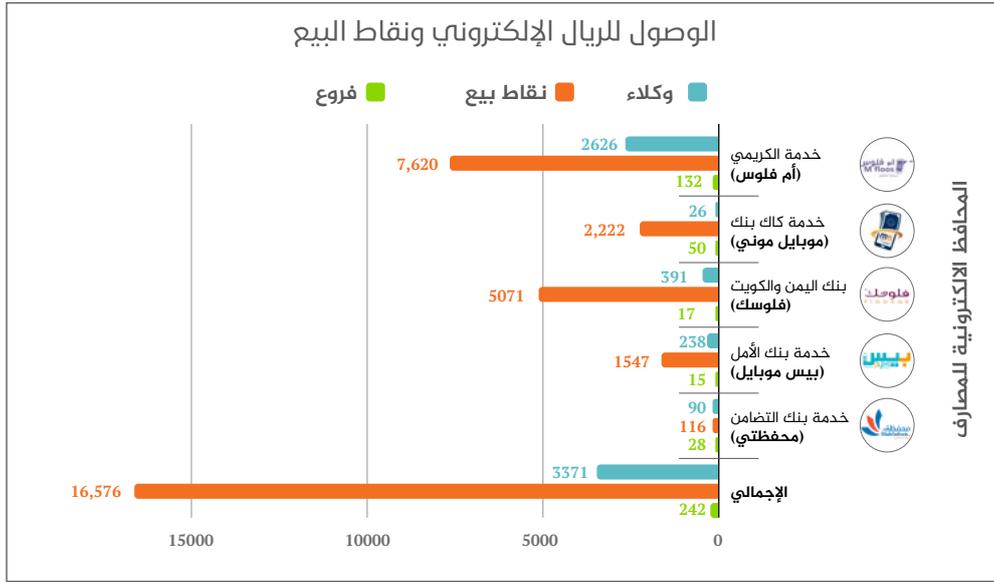
الشكل رقم 2



تعاملت مؤسسة واحدة وهي بنك الكريمي الإسلامي للتمويل الأصغر مع 80٪ من إجمالي حسابات النقود الإلكترونية عام 2019، ويرجع ذلك بصورة أكبر إلى الانتشار الجغرافي الواسع للبنك الذي يمتلك 132 فرعًا، و2,626 وكيلًا و7,620 نقطة بيع بما في ذلك العديد من المناطق الريفية. كما أن الكريمي يعد واحدًا من مقدمي الخدمات المالية الرئيسيين الذين تستخدمهم المنظمات غير الحكومية الدولية للوصول إلى المستفيدين عبر تحويلات المساعدات النقدية في جميع أنحاء اليمن.

[54] عبد الغني محمد السماوي وآخرون، "خدمات الدفع الإلكتروني في اليمن: التحديات وفرص النجاح"، معهد الدراسات المصرفية، مايو/أيار 2020 <http://www.ibs.edu.ye/sites/default/files/Electronic%20Money%20Service%20in%20Yemen%20-%202020.pdf> (تم الأطلاع في 2 يناير/كانون الثاني، 2021).

الشكل رقم 3



يُعد مستوى التكامل والترابط البيني بين المحافظ الإلكترونية التي تحتفظ بها هذه البنوك الخمسة محدودًا. وحتى كتابة هذه السطور، لا تزال هناك قدرة محدودة على إجراء التحويلات المالية بين الحسابات الموجودة لدى مختلف مزودي الخدمات التجاريين والمستقلين فنيًا الذين يعملون على منصات مختلفة (مثلًا: من محفظة الهاتف المحمول إلى الحساب البنكي). يمكن للعميل تحويل الأموال فقط من حساب إلكتروني إلى آخر في نفس المحفظة الإلكترونية وفيما بين البنوك المشتركة الخمسة المربوطة مؤخرًا في شبكة المقسم المالي بين البنوك بقيادة شركة الخدمات المالية اليمنية تحت الهوية والعلامة التجارية WeNeT العاملة في مناطق سيطرة الحوثيين. يمكن للأفراد الذين لا يمتلكون حساب نقود إلكترونية استلام الأموال نقدًا فقط وذلك وفقًا لسقف المعاملات التي ينص عليها المنشور رقم 11 لعام 2014: 30 ألف ريال يمني لكل عملية مالية و50 ألف ريال يمني لإجمالي المعاملات في اليوم الواحد، في حين أن الحد الأقصى لرصيد الريال الإلكتروني للعميل الواحد لا يمكن أن يتجاوز 300 ألف ريال يمني.^[55] تضمن المنشور متطلبات مقيدة "اعرف عميلك" لتحديد الهوية، حيث يتعيّن على العميل المحتمل تقديم البطاقة الشخصية بالرقم الوطني لفتح حساب مالي في محافظ النقود الإلكترونية. أما بالنسبة لتحويل الأموال من حساب إلكتروني إلى عميل غير مشترك في خدمات النقود الإلكترونية، فينطبق نهج ذو مستويين لإثبات هوية متلقي التحويلات المالية. يتطلب المستوى

[55] التعميم رقم 11 الصادر عن البنك المركزي اليمني لسنة 2014، حسيما نوقش من قبل جون أوبنز في: "البنك المركزي اليمني يصدر لوائح مصرفية جديدة عبر الهاتف المحمول"، تحالف الشمول المالي، 7 مارس/آذار 2015، <https://www.afi-global.org/blog/2015/03/>، central-bank-yemen-issues-new-mobile-banking-regulations (تم الأطلاع في 21 فبراير/ شباط 2022).

الأول بطاقة شخصية (دون رقم وطني) أو أي وثائق أخرى بديلة لإثبات الهوية مثل البطاقة العائلية، أو البطاقة العسكرية، أو بطاقة الضمان الاجتماعي، أو البطاقة الانتخابية، أو جواز سفر للأجانب لاستلام حوالة مالية لا تتجاوز سقف الـ 50 ألف ريال يمني. أما الثاني فيتطلب بطاقة شخصية برقم وطني، أو جواز سفر للأجانب لاستلام حوالة مالية تتجاوز الحد الأقصى البالغ 50 ألف ريال يمني. وبالمثل، فإن وثائق إثبات الهوية المطلوبة لفتح الحسابات المالية محدودة أيضًا، أي حتى 30 ألف ريال يمني وما فوق ذلك للمستويين الأول والثاني على التوالي. وبما أن أكثر من نصف السكان البالغين في اليمن لا يمتلكون بطاقة هوية وطنية، إذ أصبح من الصعب الحصول عليها منذ بداية الصراع، يشكل الوصول إلى خدمات النقود الإلكترونية تحديًا كبيرًا في غياب بدائل أخرى لإثبات الهوية.^[56]

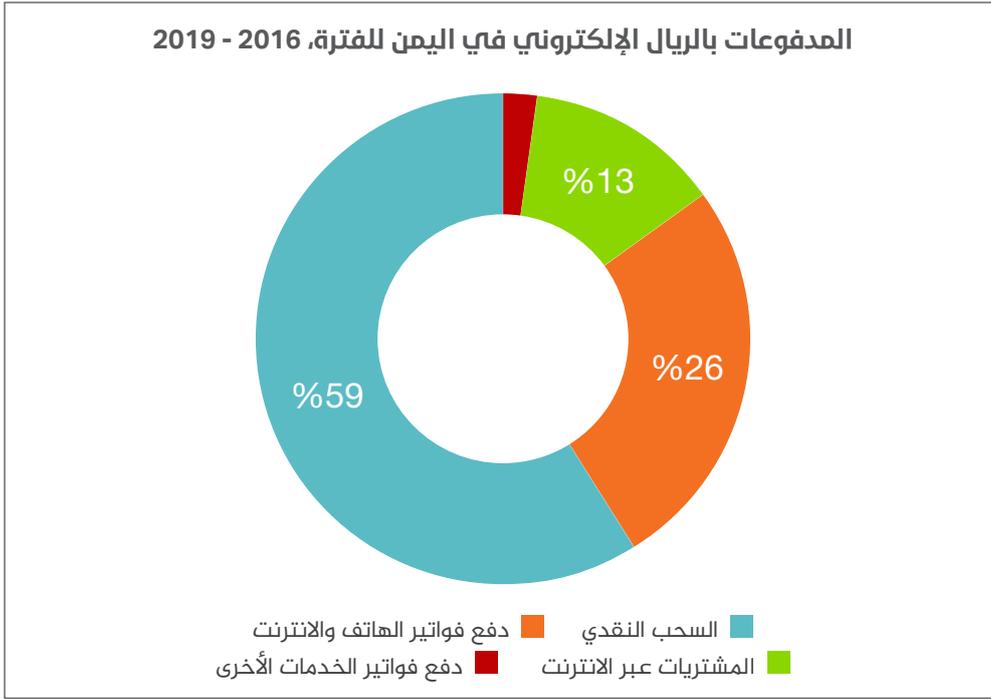
يمكن للعميل المشترك في المحفظة الإلكترونية تحويل رصيد الريال الإلكتروني إلى نقد إما من خلال فرع البنك الذي يتعامل معه أو من خلال أحد الوكلاء الوسيطين العاملين نيابة عن البنك المرخص. يمتلك هؤلاء الوكلاء قدرة الوصول إلى المحافظ الإلكترونية وتسوية المعاملات إلكترونيًا عبر منصات مرتبطة بأنظمة المعلومات المصرفية الخاصة بالمحافظ الإلكترونية. تُعد شبكات الوكلاء الماليين المشاركة في تقديم خدمات النقود الإلكترونية غير كافية وتتركز في المناطق الحضرية. ونظرًا للنقص المستمر في معروض الطبعة القديمة من الريال، يقيّد وكلاء البنوك في كثير من الأحيان عمليات السحب أو تأخيرها على العملاء الذين يحاولون سحب مبالغ مالية من حساباتهم، لا سيما خارج المناطق الحضرية. منذ عام 2016، اقتصر استخدام الريال الإلكتروني في جميع أنحاء البلاد، في إطار النموذج الذي تقوده البنوك، على التحويلات المالية بين الحسابات، وسقوف محدودة لمبالغ الإيداع والسحب النقدية، وفي أدنى الحدود لدفع فواتير الهاتف والإنترنت والكهرباء والمياه التي يمكن إنجازها بسهولة من خلال مكاتب الهيئة العامة للبريد والتوفير البريدي أو منافذ الصرافة. خلال الفترة من 2016 إلى 2018، شكلت إجمالي المعاملات المالية التي تمت باستخدام خدمات النقود الإلكترونية 1٪ من متوسط إجمالي المدفوعات السنوية التي أُجريت في القطاع المصرفي والبالغة 4,35 تريليون ريال يمني.^[57] في عام 2018، شكلت التحويلات بين حسابات النقود الإلكترونية والحسابات المصرفية وكذلك عمليات إيداع وسحب النقود 95٪ من المعاملات المالية الإلكترونية

[56] "خدمات النقود الإلكترونية وإمكاناتها في اليمن: تحليل الثغرات والفرص"، شركة كيمونكس إنترناشونال نيابة عن الوكالة الأميركية للتنمية الدولية، 27 ديسمبر/كانون الأول 2016، https://pdf.usaid.gov/pdf_docs/PA00MT1H.pdf، (تم الاطلاع في 28 مايو/أيار 2021).

[57] جُمعت الأرقام من: عبدالغني محمد السماوي وآخرون، "خدمات الدفع الإلكتروني في اليمن: التحديات وفرص النجاح"، معهد الدراسات المصرفية، مايو/أيار 2020 <http://www.ibs.edu.ye/sites/default/files/Electronic%20Money%20Service%20in%20Yemen%20-%20Challenges%20and%20Opportunities%20for%20Success.pdf> (تم الاطلاع في 2 يناير/كانون الثاني، 2021). بلغ إجمالي قيمة مدفوعات النقود الإلكترونية كل عام من 2016 إلى 2019 ما يلي: عام 2016 بلغ الإجمالي 101,685,663 ريالاً يمنيًا، و عام 2017 بلغ الإجمالي 11,393,123,266 ريالاً يمنيًا، و عام 2018 بلغ الإجمالي 31,243,779,947 ريالاً يمنيًا، أما في عام 2019 فقد بلغ الإجمالي 118,905,021,167 ريالاً يمنيًا.

(منها 9% مدفوعات نقدية)، في حين لم تشكل المعاملات المالية التي تمت لدفع فواتير الكهرباء والهاتف والإنترنت وشراء السلع سوى 1% فقط.^[58] بالتالي تُعد المنفعة المحققة من حساب النقود الإلكترونية محدودة.

الشكل رقم (4)



المصدر: معهد الدراسات المصرفية (صنعا)

4.3 | شبكة المقسم الوطني بين البنوك

في ظل نمو أنظمة الدفع الإلكترونية في شمال اليمن، فإن السؤال الذي يفرض نفسه عن ماهية المؤسسة التي ستقوم بإدارة شبكة المقسم الوطني بين البنوك؛ أفضى إلى منافسة متزايدة. في عام 2006، سجلت مجموعة مؤلفة من 11 بنكاً يمينياً شركة الخدمات المالية اليمنية (YFSC)، غير أن هذا الهيكل التنظيمي القائم على القطاع الخاص والمعني بتنفيذ التسويات الإجمالية اللحظية للمدفوعات المالية بين مقدمي الخدمات المالية لم يحرز تقدماً في تفعيل شبكة المقسم الوطني بين البنوك رغم مرور أكثر من عقد على إنشائها. جاء الاستحواذ على شركة الخدمات المالية اليمنية، التي دشنت خدماتها لاحقاً تحت العلامة التجارية "Wenet" وذلك بعد منافسة شرسة مع شركة **كوالتي كونكت** وهي شركة أنشئت

[58] المصدر نفسه.

لأداء مهام مماثلة. في وقت لاحق أنشئت شركتان ماليتان، هما وان كاش (ONE Cash) وتمكين (Tamkeen)، لتقديم خدمات المدفوعات الإلكترونية وخدمات المحافظ الإلكترونية.

في سبتمبر/أيلول 2020، أعلنت شركة "وي نت WeNet" إطلاق المرحلة الأولى من برنامج الحوالات الفورية (ITS)^[59] لمدفوعات التجزئة اللحظية بين البنوك المشاركة، قبل الانتقال إلى المرحلة الثانية التي تستهدف عملاء شركات الصرافة. في منتصف شهر سبتمبر/أيلول 2020، بدأت WeNet إجراء الحوالات المالية الفورية بين البنوك الستة المشتركة في شبكتها: البنك اليمني للإنشاء والتعمير، وبنك اليمن والكويت، وبنك اليمن والبحرين الشامل، وبنك سبأ الإسلامي، والبنك الإسلامي اليمني، وبنك التسليف التعاوني الزراعي.^[60] حتى الآن، لم تلقَ خدمات برنامج الحوالات الفورية سوى قبول محدود في السوق، حيث اقتصر على إجراء مدفوعات الحوالات الفورية في مناطق سيطرة الحوثيين، كما أنها آلية قائمة كلياً على النقد في دفع الحوالات ولا تسمح بتحويل الأموال من حسابات المحافظ الإلكترونية أو من الحسابات المصرفية غير النقدية إلى الحسابات البنكية النقدية -وهو شرط قانوني مسبق التعامل بالنقود الإلكترونية. ووفقاً لمصدر موثوق مطلع على تطورات سوق النقود الإلكترونية في المناطق الخاضعة لسيطرة الحوثيين، جاء إطلاق شبكة WeNet بعد أن مُنحت الضوء الأخضر للحصول على ترخيص من البنك المركزي اليمني في صنعاء لإدارة شبكة المقسم الوطني بين البنوك.

تعمل مجموعة هائل سعيد أنعم أيضاً (HSA Group) على طرح نظام دفع إلكتروني قائم على الهواتف المحمولة باسم وان كاش (ONE Cash)، حيث يتوخى من هذا النظام إجراء تحوّل في طبيعة ونطاق الأموال المتنقلة واستخدام النقود الإلكترونية في اليمن. في منتصف عام 2020، سعت شركة ONE Cash للحصول على موافقة من البنك المركزي اليمني في صنعاء والبنك المركزي اليمني في عدن لبدء تقديم خدماتها. في حين أصدر البنك في صنعاء ترخيصاً أولياً لـ ONE Cash لتقديم خدمات الأموال عبر الهاتف المحمول في يوليو/تموز 2020، لم يقبل البنك في عدن طلبها حتى الآن للحصول على الترخيص. (على الرغم من حصولها على الترخيص النهائي أوائل 2022 من البنك المركزي بصنعاء، إلا أنه وحتى كتابة هذه السطور، لم تبدأ ONE Cash بتقديم خدماتها في مناطق سيطرة الحوثيين).

[59] تبدأ خدمة التحويلات الفورية بتوفير خمس خدمات تحويل فورية: التحويل الفوري من أي حساب مصرفي نقدي إلى حساب نقدي آخر في بنك آخر، والتحويل الفوري من أي حساب بنكي نقدي إلى أي محفظة إلكترونية، والتحويل الفوري من محفظة إلكترونية إلى أخرى، والتحويل الفوري من أي محفظة إلكترونية إلى أي حساب مصرفي نقدي.

[60] شركة WeNet، تأريخ 17 سبتمبر/أيلول 2020، <https://www.facebook.com/WeNetSwitch/photos>، (تم الاطلاع في 21 فبراير/ شباط 2022).
//a.17739920051135/177875193796869

5 | واقع تطبيق الريال الإلكتروني: التحديات والفرص

5.1 | التحديات الحالية لتوسع نطاق استخدام الريال الإلكتروني

يجب أن يصاحب تطبيق نظام الدفع الإلكتروني في اليمن تطوير البنى التحتية لنظام الائتمان والاتصالات الرقمية وخدمات النقود الإلكترونية القائمة على التكنولوجيا المالية (fintech). حتى يومنا هذا، ما زالت مقومات البنية التحتية لتشغيل أنظمة العملة الإلكترونية وأنظمة الدفع الإلكتروني غير متطورة أو قيد الظهور. فالبنية التحتية للتشغيل البيئي (interoperability)، مثل نظام التسوية اللحظية المطلوبة لتسوية المعاملات كبيرة الحجم وتمكين المدفوعات البيئية الرقمية، لا تزال غير موجودة. وحين لا تتوفر قابلية التشغيل البيئي، يضطر الأفراد والشركات لفتح حسابات متعددة والتعامل مع أنواع مختلفة من شبكات الخدمات المالية، مما يؤدي إلى انعدام الكفاءة وزيادة القيود المفروضة على إجراء عمليات الدفع الرقمي.^[61]

علاوة على ذلك، لم يُنشأ حتى الآن نظام المقاصة الآلي^[62] كخطوة ضرورية لمعالجة عمليات الدفع للتجزئة بين البنوك وغيرها من الجهات المالية الأخرى. يفتقر بنكا صنعاء وعدن والبنوك التجارية إلى العمل عبر نظام واحد متكامل إلكترونيًا. بدلاً من ذلك، تجري تلك البنوك المدفوعات بشكل مستقل وبمعزل تام عن بعضها. ورغم أن البنك المركزي يعمل كوسيط لتسوية المعاملات المالية بين البنوك، إلا أن هذه المهمة تتم خارج غرفة المقاصة الآلية. ما زالت المقاصة بين الشيكات المصرفية تجري يدويًا، وما زالت أوامر الدفع القائمة على سويفت (SWIFT) الوسيلة الرئيسية لتسوية المدفوعات ذات القيمة الكبيرة.^[63]

تعمل محلات وشركات الصرافة في عزلة خارج النظام المصرفي الرسمي. طورت بعض هذه المحلات والشركات بنية تحتية للربط البيئي بين الصرافين، حيث ترتبط مجموعة من شركات الصرافة ضمن شبكة حوالات متكاملة تسمح للمشاركين فيها بتسوية المعاملات المالية بصورة لحظية وإجراء حوالات مالية مصرفية بتكلفة زهيدة مقارنة بالخدمات المالية الأعلى

[61] كيبلا بزباسيلو، ألفونسو جارسيا مورا، ماهيش أوتامشانداني، هاريش ناتاراجان، إريك فين، وماثيو سال، "الخدمات المالية الرقمية"، مجموعة البنك الدولي، أبريل/نيسان 2020، <http://pubdocs.worldbank.org/en/230281588169110691/Digital-Financial-Services.pdf> (تم الاطلاع في 21 فبراير/ شباط 2022).

[62] غرفة المقاصة الآلية هي نظام إلكتروني يخدم المؤسسات المالية لتسهيل المعاملات المالية في نهاية عمل كل يوم. في اليمن، يجري البنك المركزي اليمني التسويات بين البنوك نهاية كل يوم باستخدام الشيكات بدلاً من القيام بها آليًا. وبالتالي، يمثل هذا تحديًا رئيسيًا أمام عمل الريال الإلكتروني.

[63] "نجاح المدفوعات الإلكترونية من أجل الاستجابة الإنسانية"، لجنة الإنقاذ الدولية، مايو/أيار 2016، <https://www.rescue.org/sites/default/files/document/469/makinge-paymentsworkforhumanitarianresponse-final1.pdf> (تم الاطلاع في 21 فبراير/ شباط 2022).

تكلفة التي تقدمها البنوك. ساعدت هذه القدرة، إضافة إلى ساعات العمل الطويلة التي تمتاز بها شركات ومحللات الصرافة مقارنة بالبنوك التجارية، على تمكينها من الهيمنة على السوق المالية في اليمن.

خلال النزاع، كان بطء خدمات الإنترنت وارتفاع تكلفتها في اليمن ومحدودية تغطية شبكة الهاتف المحمول من أكبر العقبات التي تواجه العملاء الذين يمتلكون حسابات نقود إلكترونية في أي من البنوك الخمسة التي تقدم الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول وخدمات المحافظ الإلكترونية. تعد البنية التحتية الرقمية لقطاع تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات وتوفر الكهرباء، وهما عنصران ضروريان لعمل النظام المالي ومقدمي خدمات النقود الإلكترونية، الأضعف في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.^[64]

مشغلو شبكات الهواتف النقالة في اليمن غير مستعدين من الناحية التكنولوجية، لذا رفضوا تقديم خدمة بيانات الخدمة الإضافية غير المهيكلة (USSD) وخدمات الاستجابة الصوتية التفاعلية (IVR) لمقدمي خدمات النقود الإلكترونية.^[65] تُعد بيانات الخدمة الإضافية غير المهيكلة (USSD)، وهي قناة اتصال يسيطر عليها مشغلو شبكات الهاتف النقال، بالغة الأهمية في توفير الخدمات المالية الآمنة عبر كافة الهواتف المحمولة من خلال الرسائل النصية القصيرة المشفرة. سيؤدي هذا النظام، حال تنفيذه، إلى خفض التكاليف مقارنة بالنموذج الحالي القائم على تقديم خدمات النقود الإلكترونية عبر البنوك.^[66] إن الافتقار إلى خدمة بيانات الخدمة الإضافية غير المهيكلة (USSD) حد من القدرة على تقديم الخدمات للأشخاص الأميين ومحدودي الدخل الذين يعيشون في المناطق الريفية ولا يستخدمون الهواتف الذكية ولا يملكون اتصالاً بالإنترنت.

في حين زاد عدد مشتركى الهواتف المحمولة في اليمن خمسة أضعاف بين 2006 و2016، أي من 3 ملايين إلى 16 مليون مشترك، ظل معدل انتشار الهواتف النقالة بالنسبة لإجمالي السكان هو الأدنى في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، عند حوالي 57٪، مقارنة بالمتوسط الإقليمي الذي

[64] تسيطر وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات على قطاع الاتصالات والمعلومات وتحتكره. على الرغم من أنها تدير شركة واحدة فقط من شركات خدمات الهواتف النقالة الأربعة العاملة في البلاد (شركة يمن موبايل)، إلا أنها تتحكم في العديد من جوانب خدمات الاتصالات، وقد امتنعت عن منح تراخيص تقديم خدمات الجيلين الثالث والرابع لشركات الهاتف المحمول المحلية. يتعين على شركات الهاتف المحمول المرور عبر مزود خدمة الإنترنت شركة يمن نت للحصول على خدمة الإنترنت وتبليمن لإجراء المكالمات الدولية. أضيف إلى ذلك أن الحكومة، من خلال مؤسسة الاتصالات اليمنية، تسيطر على شبكة الهاتف العامة. لمزيد من التفاصيل انظر: منصور البشري، "آثار الصراع على قطاع الاتصالات في اليمن"، مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية/ ديب روت للاستشارات/ مركز البحوث التطبيقية بالشراكة مع الشرق CARPO، موجز سياسات رقم 21، إعادة تصور اقتصاد اليمن، 11 يناير/كانون الثاني 2021، <https://devchampions.org/>، https://ar/publications/policy-brief/Impacts_of_theWar_on_theTelecommunications (تم الأطلاع في 21 فبراير/ شباط 2022).

[65] عبدالغني محمد السماوي وآخرون، "خدمات الدفع الإلكتروني في اليمن: التحديات وفرص النجاح"، معهد الدراسات المصرفية، مايو/ أيار 2020 <http://www.ibs.edu.ye/sites/default/files/Electronic%20Money%20Service%20in%20Yemen%20-%20Challenges%20and%20Opportunities%20for%20Success.pdf> (تم الأطلاع في 2 يناير/كانون الثاني، 2021).

[66] برنابا أنديفا، "الخدمات المالية المتنقلة واللوائح/ التنظيم في كينيا"، هيئة المنافسة، كينيا، https://static1.squarespace.com/static/52246331e4b0a46e5f1b8ce5/t/5534a332e4b078bae80c8baeb/1429513010529/Barnabas+Andiva_Mobile+Money+Kenya.pdf (تم الأطلاع في 21 فبراير/ شباط 2022).

تجاوز 100٪: [67] عام 2015، بلغت نسبة اليمنيين القادرين على الوصول إلى خدمات الجيل الثالث للشبكات الخلوية أو خدمات الإنترنت عبر الهاتف 1.7٪؛ [68] في حين سجل كل من العراق وأفغانستان وهما بلدان متأثران أيضًا بالصراع معدلات انتشار أعلى للهواتف النقالة، 91٪ في العراق و89٪ في أفغانستان. [69] إضافة إلى ذلك، تُعد أسعار المكالمات الصوتية عبر الهواتف النقالة وخدمات الرسائل القصيرة في اليمن متوسطة في سياق منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، تحتل اليمن المرتبة السابعة عشر في قائمة الدول التي لديها أعلى سعر لخدمات شبكة الإنترنت واسعة النطاق في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. [70]

تأثر الاتصال بالإنترنت وخدمات الكهرباء سلبيًا أثناء النزاع. عام 2020، تسببت الأضرار التي لحقت بالكابل البحري بتعطيل ما نسبته 80٪ من شبكة الإنترنت في اليمن مؤقتًا، ما أثر على القدرة في إجراء المعاملات التجارية والمالية على مستوى البلاد. [71] فتطبيقات الهواتف الذكية المستخدمة في إتمام المدفوعات بالريال الإلكتروني لا تعمل عند انقطاع خدمة الإنترنت أو عند انخفاض سرعته. مؤخرًا، وتحديدًا في 21 يناير 2022، تسببت غارة جوية شنها التحالف بقيادة السعودية على مبنى الاتصالات الواقع في مدينة الحديدة المطلة على البحر الأحمر بانقطاع تام للإنترنت على نطاق واسع، ولمدة أربعة أيام في العديد من مناطق البلاد. خلال النزاع الدائر، تزايد تدهور إمدادات الكهرباء في اليمن -التي لم يكن يعوّل عليها أساسًا قبل الحرب- وأدت الهجمات على البنية التحتية ونقص الوقود إلى انقطاع الكهرباء عن غالبية سكان البلاد. وهذا يمكن أن يعطل أنشطة المؤسسات المالية التي تعتمد بشكل أكبر على الوصول إلى شبكة الإنترنت لتقديم الخدمات المالية الرقمية. [72]

خلال عام 2020، كانت شركات الهاتف النقال في اليمن تتنافس على التراخيص اللازمة لتحديث شبكاتهم من أجل توفير خدمات الجيلين الثالث والرابع للشبكات الخلوية وتأمين إنترنت عالي السرعة عبر الهاتف المحمول. في سبتمبر/أيلول 2020، **نقلت شركة سبأفون**، وهي شركة اتصالات خاصة، مقرها من صنعاء إلى عدن؛ إثر دعاوى وأحكام قضائية متكررة ضدها من

[67] سيمون كيمب، 18 فبراير/شباط 2020، "ديجيتال 2020: اليمن"، <https://datareportal.com/reports/digital>، DatoRePortal، <https://datareportal.com/reports/digital>، 2020-yemen (تم الاطلاع في 21 فبراير/شباط 2022).

[68] "مدخلات مذكرة سياسة اليمن رقم 4 بشأن تقديم الخدمات الشاملة: تقنية المعلومات والاتصالات في اليمن"، مجموعة البنك الدولي، مايو/أيار 2017، <http://documents1.worldbank.org/curated/es/337651508409897554/pdf/120531-WP-P159636->، PUBLIC-Yemen-ICT-Policy-Note-Input-to-PN-4.pdf (تم الاطلاع في 21 فبراير/شباط 2022).

[69] المصدر نفسه.

[70] المصدر نفسه.

[71] ليلي هاي نيومان، "انقطاع الكابل البحري يترك اليمن دون إنترنت لأيام"، 13 Wired، يناير/كانون الثاني 2020، <https://www.wired.com/story/yemen-internet-blackout-undersea-cable>

[72] إنوتو لوكونغوا، "التكنولوجيا المالية، النمو الشامل، والمخاطر المالية: التركيز على منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأفغانستان وباكستان و منطقة آسيا الوسطى والقوقاز"، صندوق النقد الدولي، 11 سبتمبر/أيلول 2018، <https://www.imf.org/en/Publications/WP/Issues/2018/09/11/Fintech-Inclusive-Growth-and-Cyber-Risks-Focus-on-the-MENAP-and-CCA-Regions-46190> (تم الاطلاع في 21 فبراير/شباط 2022).

قَبْل سلطات الحوثيين التي فرضت إتاوات مرتفعة على شكل ضرائب بأثر رجعي على الشركة. بعد انتقالها، أعلنت الشركة أن لديها خطة استراتيجية لإطلاق خدمات الجيلين الرابع والخامس للشبكات الخلوية بدعم من وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات في عدن.^[73]

في هذه الأثناء، نفذت شركة يمن موبايل -أبرز شركات الهاتف النقال المملوكة للحكومة ومقرها في صنعاء -مشروعًا كبيرًا على مدار السنوات القليلة الماضية لتطوير وتحديث البنية التحتية للشبكة الخلوية من الجيل الثالث إلى الجيل الرابع وذلك لتوسيع نطاق تغطية الشبكة ورفع جودة خدمات الإنترنت عبر الهاتف النقال، ونجحت في إطلاق خدمة الجيل الرابع أو 4G أوائل يناير 2022. إلا أن انقسام الإطار القانوني لأنظمة الاتصالات النقالة بين صنعاء وعدن يمكن أن يحد من قدرة إجراء تحديثات في خدمات شبكات الهاتف النقال اللازمة لتيسير تشغيل نظام مدفوعات الريال الإلكتروني بكفاءة عالية.

خلاصة القول، يجب التغلب على عدد من العقبات من أجل زيادة المنفعة من استخدام الريال الإلكتروني في اليمن، وتشمل هذه العقبات ما يلي: الاقتصاد القائم على النقد بشكل كبير، وضعف البنية التحتية للاتصالات ومحدودية نطاقها، وتدني ثقة المستهلك في مقدمي الخدمات المالية، وعدم وجود بيئة تنظيمية مناسبة (أي بيئة تفرض الرقابة اللازمة ولكن تترك مجالاً لنمو السوق والابتكار)، وانخفاض مستوى الوعي العام بخدمات الأموال عبر الهاتف المحمول والمحافظ الإلكترونية التي يقدمها مزودو الخدمات المالية، والمسائل المتعلقة بالتشريعات والتنظيم (حماية المشتري والبائع)، ومحدودية القدرة التكنولوجية لمقدمي خدمات الدفع الإلكتروني، إلى جانب الاعتبارات الأمنية (مسائل التحقق والمصادقة).

[73] "معركة مأرب، تقرير اليمن، سبتمبر / أيلول، 2020، "مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية، 21 أكتوبر/تشرين الأول 2020، <https://sanaacenter.org/ar/publications-all/the-yemen-review-ar/11764> (تم الاطلاع في 21 فبراير/ شباط 2022).

5.2 | آفاق تطوير الريال الإلكتروني

تدشين أنظمة الدفع الإلكترونية في اليمن يجب أن يُستهل بمعالجة متطلباتها الأساسية وتطوير نظام وبيئة مترابطة لتشغيلها. تبدو مسألة تطبيق أنظمة الدفع الإلكترونية -التي تنطوي على التفاعل بين الجهات الفاعلة الرئيسية في نظام الدفع عبر الهاتف المحمول- أمرًا مستبعدًا للغاية في ظل الهياكل السياسية والاقتصادية المزدوجة السائدة حاليًا في البلاد. لا يزال الانقسام في الإطار القانوني للسياسات النقدية والمالية بشكل عام، والانقسام في تقديم الخدمات المالية الرقمية بوجه خاص في اليمن ضمن أكبر التحديات. أنشئ نموذجان مختلفان من البنكين المركزيين المتنافسين: نموذج غير قائم على البنوك أنشئ مؤخرًا في مناطق سيطرة الحوثيين، ونموذج قائم على البنوك كان معتمدًا من البنك المركزي قبل النزاع، يتمسك به حاليًا البنك المركزي في عدن.

إضافة إلى ذلك، يحول ضعف البنية التحتية لتقنية المعلومات والاتصالات وارتفاع تكاليف الخدمات المتعلقة بتوفير النقود الإلكترونية دون تطور خدمات الدفع الإلكتروني. كما سيستمر غياب منصات تقنية المعلومات والاتصالات الضرورية لتشغيل خدمات الدفع الإلكتروني لسنوات قادمة بسبب تداعيات النزاع. ومن المستبعد جدًا بدء إصلاحات تنظيمية لخدمات الدفع الإلكتروني في ظل الواقع السياسي والاقتصادي المنقسم.

حاولت سلطات الحوثيين (سلطات الأمر الواقع) تطوير الخدمات المالية الرقمية عبر نظام الدفع الإلكتروني الحكومي. ومع ذلك، فإن بروز النقد في المعاملات المالية داخل مناطق الحوثيين لا يعززه سوى إجراءات وسياسات حكومة الحوثيين (غير معترف بها) وسياسات البنك المركزي في صنعاء من حيث عدم قبولها للإيرادات العامة ما لم تُودع نقدًا، وتحقيقًا لهذه الغاية أنشئت حسابات نقدية منفصلة لتحصيل المستحقات الحكومية. في منتصف نوفمبر/ تشرين الثاني 2020، أعلنت حكومة الحوثيين رسميًا تعليق مدفوعات رواتب الموظفين الحكوميين العاملين في مناطق سيطرتها، ومن المرجح أن ذلك ساهم في تثبيط إجراء المدفوعات بالريال الإلكتروني ضمن موازنة الإنفاق الحكومي. ومع ذلك، أطلقت سلطات الحوثيين منذ أوائل 2022 نظامًا طموحًا للمدفوعات الحكومية الإلكترونية لبدء إنجاز المعاملات من الحكومة إلى الأفراد (G2P) عبر صرف الرواتب العامة والحوافز المالية إلكترونيًا لجميع موظفي الدولة العاملين في المناطق التي يسيطر عليها الحوثيون. سيتوقف نجاح هذه الخطوة على عدة عوامل: مدى توفر السيولة الكافية لإتمام المعاملات، وتوفير نقاط وصول ملائمة وشبكات وكلاء موثوق بها تضمن للعملاء وصولاً غير مقيد إلى خدمات الإيداع/ السحب النقدي واستلام الأموال المحولة

إلكترونيًا وبكل سهولة، وأخيرًا مدى توفر الحوافز المناسبة للتجار والشركات للاستثمار في خدمات الدفع الإلكتروني وقبولها دون تردد في إجراء معاملاتهم المالية.

دمرت أزمة السيولة المالية الثقة في النظام المصرفي وفي الريال اليمني كوسيلة لتخزين القيمة النقدية وكوسيلة صرف في تسوية المعاملات المالية. وجد عملاء الخدمات المالية أرصدتهم عالقة في القطاع المصرفي، وانخفضت القيمة الحقيقية لجميع المدخرات والاستثمارات المقومة بالريال اليمني بسبب ارتفاع التضخم والتدهور المتسارع في قيمة الريال اليمني. تشمل العوائق الإضافية التي تحول دون انتشار خدمات الدفع عبر النقود الإلكترونية انخفاض مستويات الوعي المالي وهيمنة ثقافة النقد. والواقع أن العملاء ورجال الأعمال اليمنيين غالبًا ما يفضلون وسائل الدفع النقدي الجارية خارج الشبكات المالية الرسمية، بسبب انطباعاتهم السلبية حول قنوات الخدمات المالية الرسمية، واعتيادهم الدائم على قنوات الصرافة المحلية المتميزة بالمرونة وسهولة الوصول والسرية ولا تخضع لرقابة نظامية مثل البنوك. الغياب الكبير للثقة لدى العملاء في البنوك الحكومية والتجارية كان أحد أسباب انخفاض الطلب على النقود الإلكترونية في البلاد. كما تشكل متطلبات وثائق الهوية الضرورية لفتح حسابات الخدمات المالية الرقمية عائقًا أمام النازحين وذوي الدخل المنخفض.

يشهد اليمن حاليًا واحدة من أسوأ الأزمات الإنسانية في العالم، حيث يحتاج ما يُقدر بنحو 24 مليون شخص إلى شكل من أشكال المساعدة الإنسانية، في حين لا يمتلك أغلبية السكان سوى خيارات مالية محدودة فيما يتعلق بكيفية العيش وتأمين قوت اليوم التالي. ويعني ذلك أن شريحة كبيرة من اليمنيين لا تمتلك أموال فائضة عن الحاجة لادخارها في حسابات الريال الإلكتروني. من ناحية أخرى، يتلقى ملايين المواطنين اليمنيين الحوالات النقدية والمساعدات المالية من المنظمات الإنسانية، إلا أن مقدمي خدمات المحافظ الإلكترونية يستخدمون منصات التكنولوجيا المالية (FinTech) لخدمة المستفيدين المستهدفين من خلال أدوات دفع النقود الإلكترونية، ويمكن أن يمثل ذلك نقطة دخول لزيادة استخدام الخدمات المالية الرقمية. نجاح هذه الخدمات سيتوقف على مدى قدرة النظام النقدي المنقسم في اليمن على احتضان ودعم منصات وخدمات تقديم الأموال عبر الهاتف المحمول.

6 | التوصيات

من شأن تحسين الخدمات المالية الرقمية والأموال الإلكترونية المتطورة أن يحدث تحولاً في معالجة الأزمة الإنسانية في اليمن من خلال توسيع وتسهيل آفاق الشمول المالي. لكن نظراً للأزمة السياسية الحالية، والانقسام في السياسة النقدية والتنظيمية بين فرعي البنك المركزي المتنافسين، وضعف البنية التحتية للدفع الإلكتروني، من غير المرجح تحقيق استخدام واسع النطاق للنقود الإلكترونية خلال الصراع.

إن اتخاذ أي مواقف تصعيدية من جانب واحد من قبل أي من الأطراف المتحاربة خلال النزاع يمكن أن يتسبب في تعميق الانقسامات في المؤسسات المعنية بتشغيل خدمات الدفع الإلكتروني. كما يجب على أصحاب المصلحة الدوليين المهتمين بتطوير خدمات النقود الإلكترونية في اليمن الحفاظ على مبدأ "عدم الإضرار" في المقام الأول. إن خلق حالة يتم فيها معاملة كيانين متنافسين في نفس البلد على حد سواء كسلطات نقدية شرعية من قبل المجتمع الدولي سيكون له تداعيات سلبية على الاقتصاد اليمني.

كما أن طرح أي مبادرات شاملة لتعزيز نظام النقود الإلكترونية والدفع الإلكتروني ترتبط على الدوام بإنهاء الانقسام السياسي وتحقيق الاستقرار في النظام النقدي - وهو ما يجب أن يبدأ بتوحيد البنك المركزي اليمني وسعر الصرف الرسمي، ومعالجة أزمة السيولة الحادة، وإنهاء حرب العملة. لكن، حتى يتم التوصل إلى حل للأزمة السياسية وأزمة البنك المركزي، يمكن إطلاق العديد من المبادرات في ظل الظروف الراهنة:

6.1 | توصيات على المدى القصير والمتوسط الأجل

- حتى تُوحد إدارة البنك المركزي في اليمن، ينبغي على فرعي البنك المنقسمين في صنعاء وعدن أن يتعاملوا بحذر مع أي تغييرات تنظيمية تتعلق بخدمات النقود الإلكترونية لموازنة الفوائد المحتملة من تمكين تبني الخدمات المالية الإلكترونية على نطاق أوسع مع المخاطر التي قد تنتج عنها والتي قد تخلق مزيد من الاختلالات والانقسامات في البيئة النقدية.
- يجب على أصحاب المصلحة الدوليين بحث السبل الممكنة لدعم إعادة توحيد البنك المركزي اليمني وإنهاء حرب العملة الحالية. وينبغي عليها على وجه التحديد:
 - النظر في توحيد الإطار التنظيمي الذي يحكم نظام النقود الإلكترونية والسياسات النقدية والمالية.

- العمل على تشجيع التنسيق بين فروع البنك المركزي اليمني والبنوك اليمنية وشركات الاتصالات للقضاء على العوائق، وتوحيد أي جهود محتملة نحو تيسير توفير الخدمات المالية الرقمية في البلاد. من الضروري ضمان سهولة الوصول إلى البنية التحتية لتقنية المعلومات والاتصالات مثل خدمة بيانات الخدمة الإضافية غير المهيكلة (USSD) وخدمات الاستجابة الصوتية التفاعلية (IVR)، والتي يجب أن توفر خدمات النقود الإلكترونية بأسعار معقولة.
- دعم مبادرات البنوك والشركات التجارية للاستعداد للوساطة المالية والتوسع في التجارة الإلكترونية، ولكن دون تشويه البيئة النقدية.
- الامتناع عن دعم أي تطورات في خدمات النقود الإلكترونية خارجة عن الإطار القانوني الحالي في اليمن. على وجه التحديد، يجب على الوكالات الإنسانية التي تحاول تنفيذ برامج التحويلات النقدية من خلال آليات الدفع الإلكتروني أن تؤكد التزامها بمبدأ “عدم الإضرار”.
- ينبغي على المؤسسات الإنمائية الدولية والمنظمات غير الحكومية الدولية التي تتدخل لدعم البنية التحتية لنظام الدفع وتعزيز الوساطة المالية في اليمن أن تضمن عدم دعمها لأي إجراءات أو أنشطة من شأنها أن تؤدي إلى تعميق الانقسام في البنك المركزي اليمني وتصعب إعادة توحيد البيئة النقدية.
- بما أن تقريبًا جميع برامج المساعدة الفنية وبناء القدرات التي قدمت من جهات مانحة خارجية مثل مجموعة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وصندوق النقد العربي لم تُنفذ إلا لدعم البنك المركزي اليمني في عدن، ينبغي على الأخير:
- الاستفادة من الدعم التقني المقدم لمعالجة الفجوات القائمة في البنية التحتية والتكنولوجية والموارد البشرية والتنظيمية.
- تعزيز الهيكل المؤسسي والإداري لنظام المدفوعات الوطني وإدارة نظم المدفوعات الذي أنشئ منتصف 2020 داخل البنك المركزي اليمني، وتزويد هذه الإدارة بالموظفين المؤهلين والقدرات الأخرى اللازمة لتمكينها من تشغيل والإشراف على نظام المدفوعات الوطني.
- إطلاق مشروع لتوحيد شبكة المقسم الوطني بشكل كامل من خلال ربط البنك المركزي اليمني تلقائيًا بجميع البنوك التجارية في البلد، لغرض تنفيذ عملية المقاصة الآلية للشيكات. ويمكن البدء في استخدام التسوية اللحظية بين البنوك بشكل يومي كحل مؤقت وذلك باستخدام قناة سويفت لمجموعة المستخدمين المغلقة والنظام المصرفي الأساسي الموجود حاليًا حتى يتم إنشاء نظام التسوية اللحظية الباهظ التكلفة.

– استكشاف السبل المحتملة لتطوير وتفعيل بطاقة التشغيل البينية (interbank card switch) / تحويل الأموال عبر الهاتف المحمول. ينبغي أن يتم ذلك من خلال الاستفادة من محول البطاقات الموجود حاليًا والمملوك للبنوك التجارية ومستثمري القطاع الخاص لتسهيل توزيع الرواتب والمعاشات التقاعدية والمساعدات الإنسانية وكذلك تحصيل الضرائب والرسوم الجمركية والرسوم المستحقة الأخرى للحكومة. من شأن هذه المبادرات أن تؤدي إلى زيادة معاملات الدفع الرقمي، وتمكين قابلية التشغيل البيني لخدمات الأموال عبر الهاتف المحمول واحتواء النقص الشديد في السيولة داخل السوق.

– الاستفادة من الجهود التي تمولها الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية وغيرها من الجهات المانحة، والرامية إلى زيادة استخدام النقود الإلكترونية في اليمن. وينطوي ذلك على دمج النقود الإلكترونية في التحويلات النقدية التي تقوم بها الحكومة / الجهات المانحة، وتحسين البنية التحتية للمدفوعات الموجودة حاليًا لتشجيع التجار اليمنيين على استخدام وسائل الدفع الإلكترونية للسلع والخدمات على مستوى البيع بالتجزئة والجملة، فضلًا عن توسيع القدرات الفنية لمزودي خدمات النقود الإلكترونية، بما في ذلك البنوك المرخصة والخاضعة للرقابة لتحسين البيئة التمكينية للنقود الإلكترونية.

6.2 | التوصيات على المدى طويل الأجل

- وضع خطط استراتيجية لتحقيق الاستقرار في النظام النقدي وتعزيز تعافي النظام المالي. يجب أن تهدف خطة العمل المفضلة إلى معالجة العزلة الدولية للقطاع المصرفي في البلاد وهي عزلة نتجت عن تصوّر اليمن كبلد "عالي الخطورة". كما يجب أن تهدف أيضًا إلى استعادة أكبر قدر من الدورة النقدية إلى النظام المالي الرسمي وتعزيز قوته للعب دور رئيسي في إصلاح الخدمات المالية الرقمية. إضافة إلى ذلك، يمكن إجراء تقييم على المستوى الوطني لتحديد مخاطر الإجراءات الرامية لمكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب، والتي قد تؤثر بشكل سلبي على البنوك اليمنية، ومن ثم اتخاذ الإجراءات اللازمة للتخفيف من هذه المخاطر.
- وضع استراتيجية لأنظمة المدفوعات الوطنية لتعزيز البنية التحتية للمدفوعات وتسهيل تحوّل مدروس جيدًا إلى المدفوعات الإلكترونية من خلال ما يلي:

- وضع إصلاحات قانونية وتنظيمية شاملة وموحدة لحماية سلامة النظام المالي وتحديث القوانين والتعميمات الحالية التي تنظم توفير خدمات النقود الإلكترونية والمدفوعات الإلكترونية في البلاد. يجب أن يشجع الإطار التنظيمي الجديد دخول مقدمي خدمات الدفع الرقمية من القطاع الخاص، ويسمح بتحول تدريجي إلى نموذج إصدار عملة إلكترونية غير قائم على البنوك، وأن يشجع تطوير شبكات وكلاء واسعة النطاق تحقق توازنًا بين تعزيز الابتكار وتخفيف مخاطر الاحتيال وغسيل الأموال والإفلاس. يجب أن يشمل الإطار أيضًا أحكامًا قانونية لحماية المستهلك وتعزيز ثقة العملاء في الخدمات المالية الرقمية.
- تطوير البنية التحتية لتقنية المعلومات والاتصالات في البلاد من خلال الاستفادة من التقنيات الحديثة الناجحة المستخدمة لتوفير خدمات الدفع الإلكتروني في البلدان النامية الأخرى، مثل الصومال وجنوب السودان وكينيا. وتعتبر بيانات الخدمة الإضافية غير المهيكلة (USSD)، وهي قناة اتصال تسيطر عليها شركات خدمات الهاتف المحمول، بالغة الأهمية في توفير الخدمات المالية المتنقلة بشكل آمن باستخدام جميع الهواتف المحمولة من خلال الرسائل النصية القصيرة المشفرة. سيؤدي هذا النظام، في حال تنفيذه، إلى انخفاض التكاليف مقارنة بالنموذج الحالي لتوفير خدمات النقود الإلكترونية عبر البنوك.
- تحديد البيئة والمتطلبات التشغيلية لنظام التسويات المالية اللحظية الضروري لتسوية جميع معاملات الدفع عالية القيمة والنظامية، إضافة إلى نظام المقاصة الآلي لإنجاز مدفوعات التجزئة بين البنوك والمؤسسات الأخرى.
- تعزيز نشر وسائل الدفع الرقمية للوصول إلى السكان المستبعدين والمحرومين ماليًا بأسعار معقولة للعملاء ومستدامة لمقدمي الخدمات.
- وضع خطة وطنية للشمول المالي لدعم انتشار أنظمة الأموال عبر الهاتف المحمول، وإشراك الشباب والنساء، وتعزيز المعرفة الرقمية والمالية لدى العميل.
- إنشاء هوية أساسية رقمية (نظام الهوية الوطنية) للتغلب على العوائق التي تحول دون استخدام النظام، ولا سيما بالنسبة للأفراد في المناطق الريفية، وتعزيز أشكال بديلة لوثائق الهوية لفتح حسابات النقود الإلكترونية لليمنيين الذين لا يمتلكون بطاقة هوية وطنية.

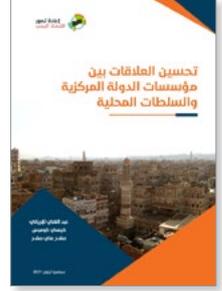
- إطلاق العنان لإمكانيات خدمات الأموال عبر الهاتف المحمول، ويجب على الجهات التنظيمية إنشاء منصة مفتوحة وعادلة تسمح لكل من البنوك ومقدمي الخدمات غير المصرفية على حد سواء بتقديم خدمات الأموال عبر الهاتف المحمول، والتي تُعد مناسبة تمامًا لتأسيس خدمات مستدامة وتوسيع نطاق الوصول إلى القطاع المالي الرسمي بشكل سريع وملائم. وهذا من شأنه أن يساعد في تعزيز الشمول المالي والاستقرار والنزاهة وحماية المستهلك، بما يتماشى مع أفضل الممارسات الدولية لبنك التسويات الدولية (BIS) في مجال التنظيم المالي. إن زيادة الوصول إلى المناطق الريفية النائية وتعزيز السيولة الإجمالية للنظام المالي سيكون موضع ترحيب من قبل الجهات الفاعلة الإنسانية التي تسعى إلى إجراء تحويلات نقدية آمنة للمستفيدين في المناطق الريفية.

الإصدارات السابقة

أولويات تعافي وإصلاح
قطاع الكهرباء في اليمن



تحسين العلاقات بين
مؤسسات الدولة المركزية
والسلطات المحلية



التمويل الأصغر في اليمن:
نظرة عامة على التحديات
والفرص



اليمن بين سندان الحرب
ومطرقة فيروس كورونا:
اقتصاد هش متصدعة
محن متصدعة



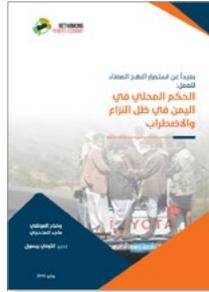
مكافحة الفساد في
اليمن



القوى اليمنية العاملة
المغتربة تحت التهديد:
الدور الحيوي للتحويلات
العالية في الحد من
الانهيار الاقتصادي



الحكم المحلي في اليمن
في ظل النزاع والاضطراب



مشاركة القطاع الخاص
في مرحلة ما بعد النزاع
في اليمن



إطار عمل مؤسسي لإعادة
إعمار ما بعد النزاع في
اليمن



حول "مبادرة إعادة تصور الاقتصاد اليمني"

تهدف مبادرة إعادة تصور اقتصاد اليمن إلى المساهمة في بناء السلام ومنع نشوب الصراعات وتحقيق الاستقرار (الاقتصادي) والتنمية المستدامة في اليمن من خلال بناء توافق حول أهم السياسات التنموية والاقتصادية من خلال إشراك وتعزيز الأصوات اليمنية الفاعلة في هذا المجال من مختلف أطراف المجتمع اليمني الفاعلين في مجال التنمية والاقتصاد وإعادة الإعمار في اليمن، وكذلك التأثير بشكل إيجابي على أجندة التنمية المحلية والإقليمية والدولية المتعلقة باليمن، تنفذ هذه المبادرة بالشراكة التنفيذية ما بين مركز البحوث التطبيقية بالشراكة مع الشرق (CARPO)، وديب روت للاستشارات، ومركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية، وتمويل قبل الاتحاد الأوروبي وسفارة المملكة الهولندية في اليمن.

لمزيد من المعلومات والمنشورات السابقة: www.devchampions.org

الشركاء المنفذين

يتم تنفيذ هذا المشروع بالتعاون بين ثلاثة شركاء:



مركز البحوث التطبيقية بالشراكة مع الشرق (CARPO):

منظمة المانية يتركز عملها فيما له علاقة بالأبحاث وتقديم الاستشارات والتبادل، مع التركيز على تنفيذ المشاريع عبر التعاون والشراكة مع أصحاب المصلحة في الشرق الأوسط. يمتلك فريق CARPO خبرات طويلة في تنفيذ المشاريع بالتعاون مع شركاء في الإقليم، وأيضاً يتمتعون بمعرفة عميقة بالسياق اليمني.

www.carpo-bonn.org



ديب روت للاستشارات:

شركة استشارية تهتم بقضايا التنمية في اليمن. تهدف ديب روت إلى تقديم العون لكل من شركاء التنمية الدوليين والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني والحكومة اليمنية لتوجيه تدخلاتهم بناء على فهم أوسع للسياقات المحلية والوطنية في اليمن وبناء على أفضل الممارسات الدولية. تتمتع إدارة ديب روت ومجلسها الاستشاري بخبرة طويلة في القطاعين العام والخاص وفي منظمات المجتمع المدني في اليمن وعلى المستوى الدولي.

www.deeproot.consulting



مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية:

هو مركز أبحاث مستقل يسعى إلى إحداث فارق عبر الإنتاج المعرفي، مع تركيز خاص على اليمن والإقليم المجاور. تغطي إصدارات وبرامج المركز، المتوفرة باللغتين العربية والإنجليزية، التطورات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والأمنية، بهدف التأثير على السياسات المحلية والإقليمية والدولية..

www.sanaacenter.org

بتمويل مشترك من: بعثة الاتحاد الأوروبي وسفارة مملكة هولندا في اليمن.